



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداوالات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثانية - الدورة الخريفية 2014 - العدد: 15

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 24 ربيع الأول والخميس 8 ربيع الثاني 1436
الموافق 15 و29 جانفي 2015

فهرس

- 1 - محضر الجلسة العلنية الخامسة والعشرين ص 03
• أسئلة شفوية.
- 2 - محضر الجلسة العلنية السادسة والعشرين ص 24
• أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الخامسة والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 24 ربيع الأول 1436
الموافق 15 جانفي 2015

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الطاقة؛
- السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة العاشرة صباحا

معاليكم:
قامت الوزارة الوصية باعتماد مشروع جديد لزيادة طاقة مركب تميمع الغاز بسكيكدة، غير أن إنجاز هذا المشروع لم يتم إلى حد هذا اليوم، وقامت في نفس الوقت بتفكيك المركب القديم الذي كان يعمل بصفة عادية ويدر على الدولة مداخيل تقدر بـ 200 مليون دولار سنويا، الأمر الذي حرم الاقتصاد الوطني من تلك المداخيل.

السؤال الثاني: هناك مستثمر قام بإنجاز مركز لتعبئة قارورات الغاز الطبيعي في دائرة الوزنة، ولاية تبسة، والمشروع مكتمل 100٪ ولديه وعد من شركة نפטال ولديه رخصة ممارسة النشاط من وزارة الطاقة ووزارة البيئة، لكن نפטال رفضت إعطائه المادة الأولية بحجة واجب توفره على قارورات خاصة وكذلك بحجة أنه منافس لنפטال، مع العلم أن هناك 13 مشروع تعبئة على مستوى الوطن ويعملون بقارورات نפטال.

سؤالي معالي الوزير هو:

- لماذا قام مجمع سوناپراك بتفكيك المركب القديم، قبل إنشاء الجديد وجعل الغاز يتبخر في الهواء؟
- من المسؤول عن تضييع هذا المبلغ الضخم المقدر بـ 200 مليون دولار من خزينة الدولة؟ ومن المسؤول عن هدر المال العام؟

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
نرحب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة في مجلس الأمة، وكما تعلمون جلسة اليوم هي مخصصة للأسئلة الشفوية، قطاعات وزارية عديدة معنية بالموضوع، ومن دون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد خالد بوجابر، لي طرح سؤاله الشفوي المتعلق بقطاع الطاقة.

السيد خالد بوجابر: بسم الله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى، صلوات الله عليه دائمين إلى يوم الدين.

السيد الرئيس،

السادة معالي الوزراء،

زملائي،

الإخوة الصحفيون،

السلام عليكم ورحمة الله.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أتشرف - معالي الوزير - بطرح السؤال الشفوي التالي على

المستثمرين الآخرين؛ يجب التوضيح هنا بأن هذا الأمر راجع بالأساس إلى احترام الإجراءات التنظيمية التي تحكم نشاط تخزين وتوزيع المواد البترولية وكذلك للقيود الداخلية لشركة نפטال .

فبموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-435، بتاريخ 17/11/1997، المتضمن تنظيم تخزين المواد البترولية وتوزيعها، يجب على المستثمر التزود بقارورات الغاز الخاصة به .

فالمادة الخامسة من المرسوم التنفيذي، الفقرة 8، تنص صراحة على شرط وجود لدى المستثمر كمية من قارورات غاز البترول المسال ومساحة لتخزينها .

للإشارة، فإن عملية تزويد المتعاملين بقارورات الغاز من قبل شركة نפטال هي صيغة انتقالية، محدودة في الزمن، تبنتها الشركة في مرحلة معينة .

وعليه، فعلى المعني بالأمر أن يقتني قارورات تعبئة خاصة به، طبقا للتنظيم الساري المفعول، ثم الاتصال بشركة نפטال لإيجاد حلول ترضي الجميع، أشكركم والسلام عليكم .

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الطاقة؛ أسأل السيد خالد بوجابر هل يريد أخذ الكلمة مجددا؟ الكلمة لك .

السيد خالد بوجابر: شكرا سيدي الرئيس .
نشكر معالي وزير الطاقة على إجابته الواضحة التي أفادنا من خلالها بمعلومات ومعطيات تتعلق بموضوع السؤال، وكذا التوضيحات المقدمة بخصوص المشاريع التي تخص القطاع، شكرا لكم والسلام عليكم .

السيد الرئيس: شكرا للسيد خالد بوجابر؛ أعتقد أن الاقتناع حاصل وبقى دائما في قطاع الطاقة والكلمة للسيد عبد القادر شنيني .

السيد عبد القادر شنيني: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم .
سيدي الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
رجال الصحافة،

- لماذا لم يتم تمويل المستثمر بالمادة الأولية؟
- وكذلك لماذا لم يعمم قانون نפטال على جميع المراكز الخاصة فيما يخص قارورات الغاز؟
تقبلوا مني - معالي الوزير - كل التقدير والاحترام .

السيد الرئيس: شكرا للسيد خالد بوجابر؛ الكلمة الآن للسيد وزير الطاقة .

السيد وزير الطاقة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .
سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
شكرا للسيد عضو مجلس الأمة المحترم، خالد بوجابر، على اهتمامه بمشاريع القطاع وكذلك على استفساراته بخصوص مركب تمييع الغاز بسكيكدة وعن مشكل تزويد مستثمر خاص صاحب مركز، لتعبئة قارورات الغاز بالمادة الأولية من قبل شركة نפטال .

وللإجابة على انشغالات السيد عضو مجلس الأمة المحترم، يطيب لي أن أفيدكم بالمعلومات التالية:
في أعقاب الحادث الأليم الذي وقع في 19 جانفي 2004، بمركب تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة، تدمرت ثلاث وحدات من بين الست المتواجدة بالمركز، وبعد هذا الحادث المأساوي تقرر إعادة بناء المركب بسرعة، مع زيادة طاقة إنتاجه .

وعليه، تم تفكيك الوحدات المتضررة جراء الكارثة والتي تأكد بأنه لا يمكن استرجاعها، لاستبدالها بوحدات ضخمة وبطاقة أكبر تصل إلى 4.5 مليون طن في السنة من الغاز الطبيعي المميع .
أما بالنسبة للوحدات الثلاث الأخرى للمركب والتي لم تتعرض للتلف، فقد تم الاحتفاظ بها ولم يتم توقيفها عن الإنتاج .

وبهذا الخصوص، يسعدني أن أعلمكم بأن المشروع تم تشغيله في مارس 2013، وقد وصل إنتاج هذا المركب مع نهاية ديسمبر 2014 إلى حوالي 13 مليون م3 من الغاز الطبيعي المميع .

بالنسبة لمسألة عدم تزويد المستثمر بالمادة الأولية من غاز البوتان ووضع تحت تصرفه قارورات الغاز لتعبئتها على غرار

حاليا بتقييم العروض التقنية المتعلقة بتصميم الدراسات للمصافي الجديدة التي ينوي إنجازها في المستقبل القريب. للإشارة، فإننا بصدد إجراء دراسة لإنجاز مشروع مصفاة بولاية إليزي.

وباستلام هذه المشاريع، تصبح القدرات الوطنية لتكرير البترول كافية لتلبية كل احتياجات السوق الوطنية على مدى 30 سنة وتصدير الفائض في الأسواق العالمية، كما سيسمح هذا البرنامج بالرفع من قدرات تخزين الوقود وغاز البترول المسال، مما يمكننا من تأمين حاجيات السوق الوطنية من هذه المواد.

بالنسبة لانشغال السيد عضو مجلس الأمة المحترم، المتعلق بحماية البيئة من التلوث، يسعدني أن أخبركم بأن القانون المتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم، قد كرس مبدأ احترام قواعد حماية البيئة في مجال المحروقات، بحيث أسند إلى سلطة ضبط المحروقات التي أنشئت بموجب هذا القانون، مهمة إبداء الرأي والموافقة على دراسات التأثير على البيئة الخاصة بأي نشاط متعلق بالمحروقات.

وبالتالي، فإن سلطة ضبط المحروقات تتابع دراسة التأثير البيئي والتدابير الوقائية وتسيير المخاطر البيئية، المرتبطة بالنشاطات المتعلقة بإزالة الزيوت والتفريغ وعن حرق الغازات أو تسريبها في الهواء.

أما بخصوص انشغالكم المتعلق بجمع وإعادة تكرير الزيوت المستعملة، تجدر الإشارة إلى أن ممارسة هذا النشاط مفتوح لكل من يرغب الاستثمار فيه منذ عام 1996، غير أن القطاع، وسعياً منه للحفاظ على البيئة، يساهم من خلال شركة نפטال، في التكفل باسترجاع وتسويق كميات كبيرة من الزيوت المستعملة منذ عام 1984، وتقدر الكمية المسترجعة بحوالي 18 ألف طن سنوياً.

ولبلوغ هذا المستوى، بذلت نפטال جهوداً كبيرة في مجال الاستثمار للحصول على الوسائل اللازمة، خاصة الشاحنات، ومرافق الاسترجاع وتعبئة وتدريب الموارد البشرية الضرورية.

للاشارة، فإن نפטال تدرس حالياً إمكانية إنجاز وحدة لمعالجة الزيوت المستعملة، وفي انتظار ذلك، يتم حالياً تصدير الزيوت المستعملة إلى الخارج. أشكركم والسلام عليكم.

السلام عليكم.

سيدي الوزير،

جاء في مذكرة عرض قانون المالية 2015، أن السنوات الماضية شهدت زيادة في واردات المواد المشتقة من المحروقات، لتبلغ 1.5 مليار دولار في السداسي الأول لسنة 2014 مقارنة بـ 2.840 مليار دولار لنفس الفترة لسنة 2013 لاستيراد البنزين والزيوت.

كما جاء في تدخلات الزميلات والزملاء، أعضاء مجلس الأمة، أثناء النقاش حول ميزانية 2015، وفي ظل المؤشرات الاقتصادية العالمية المتدهورة ومداحيل وطنية متدنية بعد انخفاض أسعار البترول، الحرص والتأكيد على الاتجاه نحو اقتصاد مبني على الصناعة والصناعة التحويلية للمحروقات.

سؤالي هو كالتالي:

1 - هل - سيدي الوزير - مصالحكم تسعى لإنجاز مصانع لتكرير البترول عبر الوطن؟

2 - كمية كبيرة من الزيوت المستعملة ترمى، وتلوث البيئة، لماذا لا تسعى شركة نפטال إلى رسكلة هاته الزيوت المستعملة لاستعمالها مجدداً؟ لكم مني، فائق الشكر والاحترام والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة الآن للسيد وزير الطاقة.

السيد وزير الطاقة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، شكراً للسيد عضو مجلس الأمة المحترم، عبد القادر شنيني، على سؤاله المتعلق بإنجاز مصافي لتكرير البترول وجمع وإعادة تكرير الزيوت المستعملة.

وللإجابة عن انشغالات السيد عضو مجلس الأمة المحترم، يطيب لي أن أعلمكم بأنه، نظراً للطلب المتزايد على المواد البترولية في السوق الوطنية، سطر القطاع برنامجاً طموحاً يهدف بالأساس إلى تأهيل وعصرنة المصافي القائمة والرفع من قدراتها الإنتاجية وتحسين نوعية المنتوجات البترولية لتتماشى مع المواصفات الدولية، كما يقوم القطاع

فيما يخص الزيوت - كما ذكرت - نفضال تجمع الزيوت المستعملة وتصدرها، في انتظار إنشاء محطة تكرير كبيرة، تعالج هذه الزيوت وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في قطاع الطاقة والكلمة للسيد لخضر سيدي عثمان نيابة عن السيد عباس بوعمامة.

السيد لخضر سيدي عثمان (نيابة عن السيد عباس بوعمامة): شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على نبينا الكريم. سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل، السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان، السيدات الوزيرات المحترمات، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سؤال شفوي موجه للسيد وزير الطاقة، سأسرده نيابة عن السيد عباس بوعمامة.

معالي الوزير،

تعتبر الثروة البترولية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه الاقتصاد الوطني، ومن واجب الدولة الاهتمام بالاستثمارات المنجزة، وبالأخص المنشآت البترولية، ومن بينها مصفاة للبتروول ببلدية عين أمناس ولاية إليزي والتي تم إنجازها في الثمانينيات واشتغلت لمدة سنة فقط، ثم تم توقيفها لأسباب نجهلها.

غير أن المختصين يؤكدون إمكانية استغلالها، نظرا لأهمية هذه المصفاة ولما لها من مردود على الاقتصاد المحلي والوطني، وأن هناك مستثمرين محليين تقدموا بطلبات لاستغلالها وإعادة تشغيلها من جديد.

السؤال المطروح:

معالي الوزير،

لماذا تم توقيف هذه المصفاة؟ وعدم استغلالها من طرف مؤسسة سوناطراك؟ وهل بالإمكان منحها في إطار الاستثمار، لمستثمرين خواص؟
تقبلوا منا - السيد معالي وزير الطاقة - فائق التقدير

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد عبد القادر شنيني هل يريد التعقيب؟ الكلمة لك.

السيد عبد القادر شنيني: شكرا سيدي الرئيس. أشكر مرة أخرى معالي الوزير على هذا التوضيح التام في الحقيقة، ولكن أريد الاستفسار فقط - معالي الوزير - ذكرت أن هناك مصنعا سيقام في نواحي إليزي. هل المصفاة الموجودة في عين أمناس هي في الخدمة؟ لأننا سمعنا بأن هناك مصفاة وأظن أنه بين عين أمناس وإليزي هناك مسافة قليلة - معالي الوزير - هذا من جهة. ولكن نرى كذلك بالنسبة لهذه المصانع، أن ملايير اللترات تهرب، ونطلب من سيادتكم أن تتدخلوا للتحكم في هذا التهريب وأن تضعوا حدا على مستوى المحطات، لا بد أن يكون لديكم وسائل تمكنكم من التحكم في عملية التهريب.

بالنسبة للزيوت، معالي الوزير، أتمنى لو تطلب شركة نفضال من جميع محطات التشحيم وغسل السيارات جمع الزيوت المستعملة وإعطاءهم زيوتا جديدة، مقابل 10 لترات زيوتا مستعملة، نعطي لهم لترا واحدا مكافأة، وأشكركم مرة أخرى والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ بودي فقط أن أقول إن المضمون ليس تعقيبا، هو في الحقيقة سؤال جديد آخر قد قدمه السيد شنيني، وأنا أظن بأن هذا الانشغال سوف يطرحه كذلك السيد بوعمامة، ولهذا فالرد يكون على الجزء الثاني من مداخلة السيد عبد القادر شنيني.

أما فيما يخص المصفاة، فسوف يأتي سؤال آخر لي طرح أماننا، ويمكنكم الرد عليه وعلى السؤال تفضل.

السيد وزير الطاقة: شكرا سيدي الرئيس وشكرا للسيد شنيني على سؤاله الجديد.

فيما يخص المصفاة سأتكلم عنها لاحقا، أما فيما يخص تهريب الوقود، أعطيت أوامر لمحطات نفضال الجديدة، خاصة في الطريق السريع شرق - غرب ألا تكون في المحطات الحدودية محطات البنزين والمازوت ولكن فقط (GPLC) لكي نخفف ربما من ظاهرة التهريب.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد لخضر سيدي عثمان هل يريد التعقيب؟ الكلمة لك.

السيد لخضر سيدي عثمان: شكرا سيدي الرئيس، ونشكر كذلك السيد معالي الوزير على هذه الإجابة، غير أننا نقول إن الجزائر هي الآن في أمس الحاجة للاستثمار في هذا المجال المهم والاستراتيجي، وكما يعرف السيد معالي الوزير بأن المخزون من الوقود يُعد بالأيام والجميع يعلم بذلك.

وإن الدولة قد لجأت في عدة مرات لاستيراد البنزين وقد فاقت الفاتورة في بعض الأحيان 3 ملايين دولار. كما نشكر مجهودات الدولة التي تقوم بها في هذه السنوات الأخيرة وإنجاز المصافي على المستوى الوطني وقد تمنينا أن تنجز هذه المصفاة في أقرب الآجال.

وتمنينا كذلك أن التجهيزات التي طرحنا بخصوصها السؤال أن يتم تحويلها في وقتها. ونشكر السيد معالي الوزير، ونقولها بصراحة، فبفضل مجهودات الوزارة وبفضل برنامج فخامة رئيس الجمهورية، اليوم نرى مصاف تنجز على المستوى الوطني ومن بينها مصفاة بسكرة. أشكركم، السيد معالي الوزير، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ السيد وزير الطاقة ليس لديه ما يضيفه على ما قاله قبل قليل.

الآن ننتقل إلى قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، والكلمة للسيدة رفيقة قصري ل طرح سؤالها الشفوي.

السيدة رفيقة قصري:

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

السيد الوزيرة،

يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي

نصه:

والاحترام والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لخضر سيدي عثمان الذي قرأ مضمون السؤال الموجه من قبل السيد عباس بوعمامة؛ والكلمة لكم السيد وزير الطاقة للرد على مضمون هذا السؤال.

السيد وزير الطاقة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

شكرا للسيد عضو مجلس الأمة المحترم، عباس بوعمامة، على سؤاله المتعلق باستغلال مصفاة البترول ببلدية عين أمناس، ولاية إليزي.

وللإجابة عن انشغالات السيد عضو مجلس الأمة المحترم، يجب التذكير بأن هذه المصفاة تم تشغيلها في عام 1980 بطاقة 300000 طن في السنة، واستمر تشغيلها لفترات متقطعة حتى شهر ماي 1986. غير أنه خلال هذه الفترة، تم تسجيل حركة للتربة أدت إلى تشققات كبيرة في المباني، وعلى مستوى منشآت المصفاة ومركز تخزين الوقود.

وعليه، تقرر غلق مصفاة عين أمناس لدوافع تقنية وبيئية في سنة 1988، وبالتالي لا يمكن إعادة فتحها لأسباب تتعلق بالسلامة والأمن.

للإشارة فقد برمج القطاع إنجاز عدة مصاف لتكرير البترول، منها واحدة على مستوى ولاية إليزي، وفي هذا الإطار تدرس حاليا سوناطراك إمكانية نقل مصفاة عين أمناس أو بعض من وحداتها إلى منطقة أخرى أرضيتها أكثر استقرارا.

وفيما يتعلق بتزويد المنطقة بالوقود، فإن المؤسسة الوطنية لقطاع نفطال تعمل جاهدة على ضمان تزويد محطات البنزين للولاية، كما أنها على استعداد لتعزيز منشآتها.

وبهذا الخصوص، يسعدني أن أعلمكم بأن القطاع سطر برنامجا واسعا للرفع ولتطوير قدرات تخزين المنتجات البترولية على الصعيد الوطني، بهدف ضمان استقلالية في الاستهلاك لمدة 30 يوما بحلول عام 2020.

أشكركم والسلام عليكم.

وبهذا الصدد تخصص الدولة باستمرار ميزانية معتبرة لقطاعنا الوزاري، وبالنسبة لسنة 2015 فإنها تقدر بـ 131 مليار دينار جزائري، وذلك أن التدخل ببرامج تضامنية وتنموية يمس 48 ولاية عبر مختلف القنوات منها: الصندوق الخاص للتضامن الوطني والذي يعتبر أداة هامة لتكريس العمل الاجتماعي والتضامني على المستوى المحلي، لاسيما منذ اعتماد صيغة اللامركزية في تسييره، وذلك بغرض إدخال المرونة والفعالية في تلبية احتياجات المواطنين المتواجدين في وضع صعب في الوقت المطلوب. والجدير بالذكر أن وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM) هاتان الاليتان التابعتان لقطاعنا الوزاري، قد لعبتا دورا فعالا في مسار التنمية المحلية وكذا في الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب البطال، بإعطائهم فرصا لخلق مؤسسات مصغرة والولوج إلى عالم المقاولات.

كما سمحتا للمرأة الريفية والماكنة في البيت من خلق أنشطة مدرة للدخل، تمكنها من الخروج من دائرة الفقر والعزلة.

فبرنامج وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) قد أسفرت عن تجسيد 2666 مشروعا تنمويا في المناطق المعزولة، بقيمة مالية تقدر بـ 7.3 مليار دينار جزائري إلى غاية سنة 2014، وتخص على سبيل المثال: مجالات التزويد بالماء الصالح للشرب، الكهرباء، قنوات صرف المياه، الصحة الجوارية، تحسين ظروف التمدرس، التكوين، تهيئة ورشات الإدماج المهني.

إضافة إلى عزمها على تجسيد 1372 مشروعا للتنمية الجماعية بعنوان سنة 2015، وخصص لهذا الغرض غلاف مالي قدره 5 مليار دينار جزائري.

وفيما يتعلق بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فقد استحدثت منذ 2004 إلى 2014، 675280 نشاطا مصغرا بقيمة مالية قدرها 37.18 مليار دينار جزائري، مما سمح بخلق 10129.20 منصب شغل، وتطلع إلى تمويل 120700 مشروع مصغر، مقابل 15.7 مليار دينار جزائري بعنوان 2015، سيتولى قطاعنا الوزاري في المستقبل القريب - إن شاء الله - تسيير الصندوق الخاص لدفع النفقة لفائدة الأمهات المطلقات الحاضنات للأطفال، في حالة عدم قيام الآباء، لسبب أو آخر، بأداء واجبهم إزاء أولادهم، وذلك

تجدد الدولة سنويا إمكانيات هامة لتقديم المساعدة للفئات المعوزة.

أولا: ما هي الآليات التي تسمح بضبط عدد المعوزين في بلادنا؟

ثانيا: أين وصلت بلادنا فيما يتعلق بمحاربة الفقر؟
ثالثا: هل يوجد تنسيق فعال ومستمر بين قطاعكم والحركة الجمعوية التي تنشط في المجال التضامني؟
تقبلو مني، معالي الوزيرة، كل الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة رفيقة قصري؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة:
سيدي الرئيس،

السيدة والسيد الوزيران،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، ممثلو الشعب الجزائري،

أولا، سيدي الرئيس، أشرف كوزيرة في الحكومة الجزائرية أن أمثل لأول مرة أمامكم للإجابة على أسئلة وانشغالات ممثلي الأمة في هذا المكان الموقر، والذي يحمل معاني كثيرة بالنسبة للشعب الجزائري واستقلاله.

السيدات والسادة،

أشكر الأستاذة رفيقة قصري على اهتمامها بالفئات المعوزة والتي تمثل بالنسبة للسلطات العمومية محور التزام وطني عبر سياساتها الاجتماعية الشاملة، المستمدة من برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي يحرص على أن تبقى الدولة الجزائرية دوما دولة اجتماعية بامتياز، ولا يمكنها في أي حال من الأحوال أن تتخلى عن مسؤولياتها تجاه الفئات الهشة.

وعليه، يعكف قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة على تجسيد العديد من البرامج التضامنية، الرامية إلى حماية وترقية الأسرة والمرأة والشخص المسن والطفل والمراهق والأشخاص المعوقين، وتقديم كل الدعم والمساعدة للفئات الاجتماعية المحرومة، لتحسين ظروفها المعيشية، في إطار استراتيجية وطنية قطاعية مشتركة، لمحاربة الفقر والتهميش والإقصاء.

بعد استكمال الإجراءات المتعلقة بوضع حيز التنفيذ القانون ذي الصلة.

وعن كيفية ضبط عدد المعوزين في بلادنا، فإن قطاعنا الوزاري يعتمد على مديريات النشاط الاجتماعي والتضامني للولايات، وبالتنسيق مع مصالح المجالس الشعبية البلدية ووزارة الداخلية التي تقوم بإعداد وتحديد بطاقة خاصة بالمحرومين، وذلك باعتماد نظام المراجعة السنوية للقوائم المستفيدة من المنح المالية التي تقدمها مصالحنا للفئات المعوزة والمعوقة والتي نحرص على إجرائها بصفة منتظمة، بغرض توجيه إعانات الدولة إلى مستحقيها والتحكم في المال العام.

وبخصوص تكاتف الجهود مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين، فإن الحركة الجمعوية تشكل شريكا فعالا في تجسيد النشاطات والمساعدات الإنسانية وكذا في مشاريع التنمية الاجتماعية التي تستهدف بالدرجة الأولى المناطق الفقيرة والفئات السكانية المعوزة، بحيث يعول على هاته الجمعيات أيضا في استهداف الفئات المعوزة والمحرومة، لاسيما المتواجدة في المناطق النائية والمعزولة.

وعندما توليت هذا المنصب، أكدت أن الدولة، وخاصة قطاع التضامن الوطني، سوف تعمل بقوة مع شريكين هما أذاننا وأعيننا التي نرى بها كل مناطق الوطن، ألا وهي الحركة الجمعوية والإعلام، لأن قطاعنا محتاج لجهود الجميع، للمنتخبين، لمثلي الشعب والأمة، للإعلام، للحركة الجمعوية، للنخبة، حتى يساعدونا على التكفل أو تسطير السياسة الناجحة للتكفل بالمعوزين.

لا نستطيع أن نقوم بكل شيء بمفردنا، أنا أو من بالعمل الجماعي، أثق بالحركة الجمعوية وبالمجتمع المدني، وخاصة في العمل التضامني لأنه بالتضامن مع كل هؤلاء الفاعلين سوف نستطيع أن نقدم الخدمة الناجعة لمن يحتاجونها.

ويتعامل قطاعنا مع 2040 جمعية محلية ذات طابع اجتماعي وإنساني، تتوزع عبر كامل التراب الوطني، كما أنها تستفيد من إعانات مالية من طرف قطاعنا الوزاري، لتجسيد برامجها في مجال العمل الاجتماعي والتضامني وقدرت بعنوان سنة 2014 بـ 357812 مليون دينار جزائري، إضافة إلى استفادتها من المرافقة والتوجيه من طرف مصالحنا اللامركزية ومن الدورات في التكوين، وأنا أولى اهتماما قويا بالنسبة للتكوين ومرافقة الجمعيات التي

تعمل وتنشط في المجال الاجتماعي. وقررنا مؤخرا أن الوزارة سوف تعمل بقوة مع الجمعيات الناشطة في العمل الإنساني ولكن الجمعيات الناشطة فعلا والمتواجدة فعلا في أوساط المجتمع وليست الجمعيات التي لا تنشط؛ ولهذا طلبت في الاجتماع الأخير مع الجمعيات في كل ولاية زرتها، وهي أكثر من 14 ولاية، وأكدت للحركة الجمعوية، أن الجمعيات التي لديها نشاطات وبرامج وأفكار تستطيع أن تقدمها للوزارة وسوف نرافقها في ذلك ونساعدها، لأننا - كما قلت قبل قليل - نحن بحاجة لأن ننظر نظرة أخرى وأن نساعد بعضنا البعض حتى نقدم الخدمة الناجعة للمواطنين المحتاجين.

وقد أعطيت الأولوية لتمويل الجمعيات المسيرة للمراكز المتعلقة بالفئات الهشة، المتواجدة في وضع صعب ولذوي الاحتياجات الخاصة وللمشاريع التنموية المحلية في المناطق المعزولة.

أشكركم سيدتي وأشكر السادة أعضاء مجلس الأمة على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ وقد أتيت هيئتنا للمرة الأولى، كممثلة للقطاع، فبدورنا نجدد لك التهنئة ونتمنى لك التوفيق في تأدية المهمة.

أعود فأسأل السيدة رفيقة قصري هل لديها ما تعلق به على مضمون الرد الذي أتت به السيدة الوزيرة؟ الكلمة لك.

السيدة رفيقة قصري: شكرا سيدي الرئيس. أشكركم معالي الوزيرة على كل هذه التصريحات والإيضاحات والمعطيات التي تعكس دور الدولة وجهدها فيما يتعلق بالفئات المحرومة والمعوزة، وأتمنى لكم التوفيق معالي الوزيرة في هذه المهام النبيلة.

لدي تساؤل فقط فيما يخص ضبط عدد المعوزين، أتساءل لماذا؟ لأنه الآن يجري حديث وجدل حول دعم الدولة تجاه الفئات المحرومة، فلماذا يستفيد من هذا الدعم الغني والفقير؟ ولماذا لم تخصص بطاقة خاصة بالمعوزين؟ بما أن هذا الحكم يتوجه بالخصوص للمعوزين.

الآن هذا الإشكال مطروح ويمكن بضبط هذا العدد...

إلخ، أن نتوجه لهذا الطريق، معالي الوزيرة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة رفيقة قصري؛ الكلمة الآن للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة: السيدة قصري، فعلا طرحت إشكالية، وبالفعل عندما توليت هذا المنصب أول ما قلته إنه إذا كنا نعمل جميعا من أجل ترشيد المال العام والنفقة والإنفاق على المعوزين، وإذا أردنا أن نسطر فعلا برنامجا وبرامج ناجعة تجاه المعوزين والمحتاجين والمعوقين والنساء المعنفات، فلا بد علينا في أول الأمر أننا نحين كل البطاقية، ليس فقط البطاقية الخاصة بالمعوزين - السيدة قصري - ولكن كذلك بطاقية المعوقين، لأنني أقولها صراحة، كعضو في الحكومة، وجدنا في تحقيقات قدمت لنا، أنه من هب ودب يقدم شهادة فقط ويقول أنا معوز ويستفيد من الإعانات التي - في الحقيقة - كان لا بد أن تكون لفئات أخرى.

ولهذا قمنا منذ عدة أشهر بتكليف مدراء النشاط الاجتماعي في 48 ولاية، التابعين للوزارة، هم بصدد الانتهاء من تحيين بطاقية المناطق الفقيرة، لأن هناك في الجزائر مناطق فقيرة جدا، وهنا نضاعف عملنا باتجاه هاته المناطق، وتحيين بطاقات كل ولاية بالنسبة للمعوزين، حتى نستطيع أن نكون عادلين، أن نكون حاضرين وقائمين ومرافقين فعلا، كدولة مراقبة فعلا للمال العام ولاحتياجات مواطنيها من المحتاجين، ولهذا فقد أكدت أننا سنكمل ليس فقط للتحيين بل سنقوم بهذا في كل عام - السيدة قصري - لأنه يمكن أن يظهر أناس آخرون ولا نعرفهم، وبالخصوص لتحضير العملية التضامنية في شهر رمضان المقبل - إن شاء الله - وسوف تساعدنا هاته القوائم على أن نسطر البرنامج الكامل، الثري، الناجح بالنسبة لهؤلاء المواطنين.

أشكركم ثانية، السيدة قصري، لأنك أعطيت لنا الفرصة أن نجاب ونعطي نظرة لبرنامج قطاعنا الذي أؤكد وأقول من خلالكم إن قطاع التضامن ليس بقطاع تقديم المساعدات، نحن نساعد وهذا واجب الدولة ورئيس الجمهورية يؤكد أن الدولة الجزائرية اجتماعية بامتياز ولن نحول عن مساعدة المواطنين، ولكن كذلك، كما سبق في المداخلة، عندنا وكالتان (ANJEM) و(ADS) هاتان الوكالتان تساعدان المعوزين ولكن سنحتمهم ونساعدهم ونرافقهم حتى يخرجوا

من دائرة الفقر إلى دائرة أخرى وهي دائرة الإنتاج ودائرة العمل حتى يخرجوا من قطاع المساعدة، لأنه في دول أخرى فإن التضامن والعمل الإنساني يساعد هؤلاء المعوزين للخروج بمهمة أو عمل بسيط يمنحهم الكرامة في العيش، شكرا سيدتي.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ نبقي دائما في قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، والسؤال الموالي للسيد محمد زوبيري، يقرأه نيابة عنه السيد محمد ماني، الكلمة لك السيد محمد ماني.

السيد محمد ماني (نيابة عن السيد محمد زوبيري):
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسيد الوزراء والوفد المرافق لهم،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 02-99، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، سؤالي موجه للسيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، أشرف بإلقائه نيابة عن السيد محمد زوبيري، هذا نصه:

يوجد ضمن الشبكة الاجتماعية حوالي 520000 عامل في إطار تشغيل الشباب، وأن الأوان لإنهاء عقود العمل الخاصة بهم.
فما مصير هؤلاء؟
تفضلي، معالي السيدة الوزيرة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد ماني؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة لترد على مضمون السؤال.

من هاته المنحة، في إطار تشغيل الشباب، عندما تكتمل المدة القانونية المرصدة، نعطي لهم المعلومات ليتوجهوا إلينا كـ (ANJEM) كي نمنح لهم القروض، وبالنسبة إلينا هي قروض صغيرة بالنسبة للمهن الصغيرة، وهذا جد مهم، هناك دراسة مؤخرا في أمريكا أن الشباب الذين استغلوا القروض الصغيرة للمهن الصغيرة كان لهم صدى كبير في الدول المتقدمة وامتصت العملية بطالة كبيرة.

ولهذا أعطينا الأهمية القصوى للاتصال بهم لكي يعطوا لهم المعلومات ويؤكدوا لهم أن (ANJEM) تستطيع مواصلة التكفل بهم بقروض صغيرة تصل إلى 1 مليون دج، حتى نساعدهم لخلق مهن صغيرة، خاصة إذا كانت لديهم حرفة، حتى يستطيعوا أن يعملوا أو يدخلوا في عالم الشغل، وهذه هي سياسة الدولة الآن وهذا هو برنامج السيد الرئيس، الذي يؤكد - وقد مرّ عليكم البرنامج - أنه في كل القطاعات ليس فقط قطاع التضامن، بل كل قطاع يعمل حسب اختصاصه، لا بد أن نشجع المواطن الجزائري والشباب الجزائري أن يعشق ويحب العمل وهذا جد مهم، لا بد أن نعمل حتى نخرج من قطاع المساعدة ونشجع الشباب على تبني هذه الفكرة، حتى يخرجوا بحرفة ويعملوا في الميدان؛ وحتى إذا كان الشاب في شبكة تشغيل الشباب فإنه يستطيع أن يخرج منها بوسائل أخرى تقدمها الدولة (ANJEM)، (ANSEJ)... إلخ، حتى يكون له عمل دائم، إن شاء الله.

وبالتالي، فقطاع التضامن الوطني مستمر في جهوده الرامية إلى تشجيع ودعم الشباب الراغبين في إطلاق مشاريع خاصة بهم، في إطار الترتيب التي تسيروها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ووكالة التنمية الاجتماعية، بدلا من الاستمرار في صيغة عمل لا ترضى بقدرات وإمكانات وطموحات شبابنا، زيادة على أنه لم يتم حصر الفئة العمرية للاستفادة من ذات الترتيب.

وبالتالي، فإن منح فرص للشباب لخلق مؤسسات مصغرة، يركز أساسا على مفاهيم الاعتماد على النفس والمبادرة الذاتية وروح المقاومة وكذا لتحفيزهم وإشراكهم في مسار التنمية الشاملة؛ مما يساعدهم في الاندماج الاجتماعي وفي محاربة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية، من خلال خلق فرص عمل لتشغيل أفراد آخرين. أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة:

سيدي الرئيس،

السيدة والسيد الوزيران،

السيدات والسادة ممثلو الأمة،

السلام عليكم ثانية.

أشكر السيد العضو الذي ناب عن محمد زوييري على اهتمامه بانشغالات الشباب في مجال الحصول على الوظائف الدائمة، وهو موضوع جوهرى بات يشغل كل السياسات الوطنية والدولية على حد سواء.

وعليه، فإن السياسة الوطنية الجزائرية في مجال تشغيل الشباب، والتي تسيروها مختلف الدوائر الوزارية تتكامل فيما بينها، لغرض واحد، يتعلق بالإدماج الاجتماعي والمهني للشباب.

ففي حين يتم التوظيف في مناصب عمل دائمة في المؤسسات والإدارات العامة والخاصة لامتناس البطالة في أوساط الشباب، فإن بعض الترتيب تهدف إلى توجيه الشباب البطال نحو خلق نشاطات حرة.

وبخصوص عقود التشغيل في أجهزة الإدماج الاجتماعي الذي يسيروها قطاعنا الوزاري، فيعتبر بمثابة ترتيب مساعدة اجتماعية في صيغة ظرفية، يهدف إلى توفير مناصب عمل مؤقتة تسمح للمستفيدين منها من اكتساب خبرة في مجال عملهم، قصد تحسين حظهم في التوظيف عند إيجادهم لمناصب عمل دائمة أو لاكتساب خبرة تساعدهم في إطلاق مشاريعهم الخاصة، الممولة في إطار الترتيب المختلفة التي توفرها الدولة مثل: (ANJEM)، (ANSEJ)... إلخ.

وفي هذا الإطار، فإن وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) تدخل في مجال تحسين القابلية للتشغيل لفائدة المستفيدين من جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS)، من خلال تنظيم دورات للتكوين المهني، تسمح لهم باكتساب خبرة تمكنهم من ممارسة نشاطات صغيرة، كما تؤهلهم للاستفادة من ترتيب القرض المصغر الذي تسيروها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM) وهذا لخلق نشاطات حرة.

ولهذا الغرض، وعندما نُصبت على مستوى هذه الوزارة، طلبت من ممثلين على مستوى (ANJEM) في عدة ولايات أن يكون التواصل ولا ينقطع مع وكالة التشغيل، حتى نستطيع أن نعطي المعلومات لبعض الشباب الذين لا يستفيدون

للسيدة قصري أرقاما مدهشة - سيدي - ويجب أن تذهبوا إلى ربوع الجزائر وسترون، مهن صغيرة يقوم بها شباب ونساء في الريف، وفي الجزائر العميقة، كانوا داخل هاته الشبكة واستطاعوا بعد ذلك الدخول في دائرة أخرى مع (ANJEM) واستطاعوا أن يزاولوا حرفة صغيرة، فعملوا ونجحوا وهم حاليا ينتجون في بلدهم.

يجب أن نخرج من هذا - واسمحوا لي إن كنت أتحدث بهذه الصراحة - نتوقف عن إقحام دائما الوظيف العمومي الذي يجب عليه أن يمتص أكبر عدد من البطالين، الأمر ليس كذلك! الدول المتقدمة تقدمت ولكن ليس الوظيف العمومي الذي امتص البطالة - سيدي - وإنما القطاع التجاري وقطاعات أخرى، الخواص، المهن الصغيرة.

صدقوني، أنا حين اعتليت هذا المنصب كنت - دون عقدة - أقوم بمقارنة مع غيرنا، في كل مرة أطلع على ما ينجز في البلدان الأخرى والعظيمة، ونحن بلد عظيم ونستطيع أن نصل إلى ما توصلوا إليه.

صدقوني، اقتصادهم وصل إلى ما وصل إليه لأنهم شجعوا المهن الصغيرة، شجعوا الاقتصاد المتنوع، الاقتصاد الذي يجب علينا أن نقوم به ما بوسعنا في قطاعي.

إن هذا الشباب لن يخرج هكذا فقط، إن شاء الله سنحاول أن نرافقه ونساعده، حتى يكون لديه عمل دائم ومدخول يحفظ له كرامته وحياته ويكون سعيدا في بلده الجزائر، هذا هو انشغالنا، انشغال الامتصاص هو سياسة الدولة ككل وسنقوم به من خلال برنامج السيد رئيس الجمهورية إن شاء الله، ولكن لا بد لنا من وقت مع الميكانيزمات الجديدة التي هي في كل القطاعات.

السيدة وزيرة السياحة متواجدة هنا، هي الأخرى قطاعها سيمتص البطالة، وأنا لا أتحدث باسمها، لكن الصناعة التقليدية قطاع مهم وقطاعات أخرى كثيرة، يستطيع كل قطاع في مجاله أن يعمل حتى نخرج شبابنا - إن شاء الله - من مشاكله، وسنبني سويا الجزائر، شكرا سيدي.

السيد الرئيس: بارك الله فيك، شكرا للسيدة الوزيرة؛ ننتقل الآن إلى قطاع السياحة والصناعة التقليدية والكلمة للسيد محمد الطيب العسكري.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أسأل السيد محمد ماني، هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد محمد ماني: شكرا سيدي الرئيس، شكرا للسيدة الوزيرة.

لقد كان جواب السيدة الوزيرة وافيا، غير أنني بودي أن أقدم بعض الملاحظات، وهي أنه ليس جميع منتسبي الشبكة الاجتماعية - سيدتي الوزيرة - متوجهين إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة، في إطار الآليات المخصصة من طرف وزارتك، كون أن أغلبهم يطمح إلى التثبيت في منصبه، وهذا ما كانوا موعودين به، وقد وعدت الحكومة في عدة مرات بتثبيت أصحاب العقود بمختلف أنماطها: عقود ما قبل التشغيل وعقود الشباب الاجتماعية وغيرها.

فالسؤال لم يكن موجها فقط للمهتمين، فهناك من كان يبني آمالا كبيرة على التثبيت في منصبه، فكل ما تم سرده من طرفكم، هي مجهودات كبيرة تبذلها الدولة، في إطار القضاء على البطالة، وفي إطار الاهتمام بفئة الشباب.

ولكن السؤال - سيدتي الوزيرة - هو خاص بالعمال المؤقتين في الشبكة الاجتماعية ومصير ترسيمهم من عدمه وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد ماني؛ الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة: سيدي العضو، أنا لم أقل في يوم من الأيام أن وزارة التضامن هي وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي، بل هي وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، ولا بد أن نعرف أن سياسة التثبيت هي سياسة الدولة كحكومة في كل القطاعات، نحن نضمن هذا التشغيل أو هاته المنحة لهؤلاء الشباب وأكثر من هذا. الوزارة، ليس منذ قديمي، حتى أكون نزيهة وبكل نزاهة فكرية، لديها برنامج أعد منذ عدة سنوات، نستطيع أن نرافق الشباب الذين يدخلون في هذا النظام، إذا أرادوا أن يقوموا بعمل صغير وليس مؤسسات كبيرة.

نحن نمثل (ANJEM) وبينت أن القرض بليون دينار دون فوائد على الأكثر، واستطعنا.. وقد أعطيت منذ قليل

في هذا الترتيب في أي وقت .
 أسئلتني هي كما يلي:
 أولا، هل قام قطاعكم بتصنيفات أخرى للفنادق
 والمطاعم والمراكز للعطل الصيفية والقرى السياحية؟
 ثانيا، هل عملية تصنيف كل الفنادق من القطاع
 العمومي والخاص متواصلة؟ أم تم التخلي عنها؟ ما مصير
 الفنادق غير المصنفة؟
 ثالثا وأخيرا، أين وصل تطبيق خريطة التكوين المنتهجة
 من قبل الحكومة، لتحسين التكوين في قطاع السياحة؟
 تقبلوا مني، سيدتي معالي الوزيرة، فائق عبارات التقدير
 والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛
 أحيل الكلمة الآن إلى السيدة وزيرة السياحة والصناعة
 التقليدية، للرد على مضمون السؤال .

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية: بسم الله
 الرحمن الرحيم .
 سيدي رئيس مجلس الأمة،
 السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،
 أسرة الإعلام،
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بداية، أشكر عضو مجلس الأمة، السيد محمد الطيب
 العسكري، على اهتمامه بقطاع السياحة الذي يتساءل عن
 عملية تصنيف المؤسسات الفندقية والسياحية والتكوين؛
 فيما يخص عملية التصنيف، تجدر الإشارة أن الخطيرة
 الفندقية الوطنية تتكون من 1185 مؤسسة فندقية، تختلف
 حسب نوعها وطبيعتها من فندق إلى نزل طريق إلى إقامة
 سياحية، إلى غيرها من المنشآت السياحية، هذا حسب
 المرسوم التنفيذي رقم 2000-46، المؤرخ في 1 مارس 2000
 الذي يعرف بالمؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وتسييرها
 وكيفية استغلالها .

وعليه، فإن عملية التصنيف لا تزال متواصلة عبر كل
 ربوع الوطن وتشمل كل المؤسسات التي تقدم خدمات
 سياحية وفندقية، حسب ما ورد في المرسوم المشار إليه
 أعلاه .
 وفي هذا السياق، نشير أنه تم - إصدار إلى غاية شهر

الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم .
 السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة،
 السيدة الفاضلة معالي وزيرة السياحة والصناعة
 التقليدية،
 السيدة الفاضلة معالي وزيرة التضامن الوطني والأسرة
 وقضايا المرأة،
 السيد الفاضل معالي وزير العلاقات مع البرلمان،
 زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
 السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية والاتصالية،
 أيها الجمع الكريم،
 السلام عليكم .

سؤال شفوي أطرحه على معالي وزيرة السياحة
 والصناعة التقليدية، ويتعلق الأمر بتصنيف الفنادق
 أو المؤسسات الفندقية، هذا هو نصه:
 السياحة هي أيضا مسألة نوعية وجودة الهياكل الفندقية،
 أنشئ مخطط تطوير السياحة عام 2012، وقامت وزارة
 السياحة، من خلاله، بعملية تصنيف 50 فندقا، أشرفت
 عليها لجنة متكونة من متخصصين وممثلين ومديرين في قطاع
 السياحة وأيضا من خبراء فرنسيين وبلجيكيين وأعضاء من
 مظمة السياحة العالمية؛ وظهرت فقط سبع مؤسسات التي
 تلقت 5 نجوم .

واستندت هذه اللجنة على عدة معايير وهي: الوصول
 إلى منطقة الفندق، المساحة، المصاعد، أجهزة الهاتف،
 الأنترنت، وخاصة نوعية الخدمة، هذه العملية التي أجريت
 من قبل وزارة السياحة، تهدف إلى تحسين الخدمات
 السياحية وتنفيذ خطة نوعية للسياحة لصالح الزبائن،
 وتعزيز زيارة الجزائر .

وكان الهدف من هذا النهج هو عصرنه تسيير الفنادق
 السياحية والهياكل الفندقية، وكانت ملاحظة الوزير في تلك
 الفترة واضحة: رداءة الخدمات في الفنادق تبقى الضعف
 الكبير للقطاع، عصرنه المعدات وأيضا الخدمة هي ضرورية،
 10٪ فقط من الفنادق الجزائرية لها المستوى الدولي،
 لذلك كان الأمر مستعجلا لتحسين خدمات الاستقبال
 والإقامة، لتكون في تناغم مع المؤسسات الأجنبية الكبيرة،
 وبعد هذا التصنيف الأولي أعلن وزير السياحة السابق أن
 هذا التصنيف لا يعتبر شيئا نهائيا، لأنه إذا لم يتم احترام
 المعايير التي حددت في تسيير السياحة، يمكن إعادة النظر

دخلت هذه المنشآت حيز الاستغلال، يقدمون طلبا من أجل تصنيفها، لأن التصنيف لا يتحصلون عليه في البداية، ولكن لما يدخل الإنجاز حيز الاستغلال، وهي عملية تقنية وتنظيمية والعمل ساري بها.

قلنا إن هذه الإحصائيات تبرهن أن عملية التصنيف، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الفندقية أو السياحية التابعة للقطاع العام أو الخاص متواصلة، لأنها تساهم في الرفع من مستوى النوعية التي لا يزال يشكو منها الزبون، ولكن التصنيف وحده غير كاف، لا بد من احترافية الناس الذين يعملون في هذا المجال السياحي.

ومن أجل ذلك، فإن الدولة تعمل على تدعيم مؤسسات التكوين للارتقاء بهذا القطاع لوضع أحسن.

فيما يتعلق بسؤالكم الخاص بمصير الفنادق غير المصنفة، فقد نص القانون - كما قلت لك - المتعلق بالفندقة على إجبارية تصنيفها، بمعنى أن جميعها مصنفة، حتى تلك التي لا تدخل في أي صنف نسميها (Hors catégorie).

إن مفهوم فنادق غير مصنفة لا يوجد له قانون، بل يتعلق الأمر بمؤسسات دون نجمة، وهي مدرجة في صنف المرافق التي تبت في تصنيفها اللجان الولائية، كما تم الإشارة أعلاه ولها معايير خاصة بها.

في الأخير، نشير إلى أن عملية المرافقة التقنية لدائرتنا الوزارية، من طرف المنظمة العالمية للسياحة، لإعداد برنامج لتصنيف المؤسسات الفندقية والسياحية بالجزائر، حسب تقنيات عصرية ووفق معايير معمول بها دوليا.

وبالنسبة للسؤال المتعلق بمدى تنفيذ خريطة التكوين، تجدر الإشارة إلى أنه تم إلى حد اليوم إنجاز عدة عمليات في هذا المجال، نذكر من أهمها وبهدف التعرف بدقة على عرض التكوين المتوفر، قامت دائرتنا الوزارية بإعداد مدونة لكل المؤسسات التكوينية المتخصصة في مجال السياحة والفندقة، سواء تعلق الأمر بقطاع التكوين المهني أو التابع للقطاع الخاص والعام، لأن مؤسسات التكوين البعض منها تابع لقطاع التكوين المهني أي وزارة التكوين المهني، وعدد منها تابع لوزارة السياحة؛ ولكن كل هذه المؤسسات تكون في مجال الفندقة والسياحة.

كما أنه تم برمجة إنجاز 4 مؤسسات تكوينية متخصصة جديدة بكل من: وهران، وعين تيموشنت وقسنطينة وأدرار.

سبتمبر 2014 - 664 قرار تصنيف، يشمل 248 فندقا بين 5 نجوم إلى نجمة واحدة، أي من نجمة واحدة إلى 5 نجوم، تم تصنيف 248 فندقا و156 فندقا من درجة دون نجمة، والباقي متكون من فنادق مصنفة في درجة هياكل أخرى معدة للفندقة وهياكل للاستقبال من صنف واحد، كما هو منصوص عليه في التنظيم المعمول به.

وبالنسبة للإقامات السياحية، فقد تم تصنيف 5 إقامات من نجمتين إلى نجمة واحدة.

علاوة على ما سبق، شملت كذلك عملية التصنيف 196 فندقا من درجة هياكل أخرى معدة للفندقة، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 227-09، هذا كله للقول بأن عملية التصنيف هي من صلاحيات الإدارة التابعة لوزارة السياحة، وفقا لتنظيم موجود ومعمول به.

هذه المرافق لما تدخل حيز الاستغلال تقدم ملفا تقنيا إلى وزارة السياحة التي هي مكلفة بتصنيف المرافق من 5، قلت، الوزارة تتكفل بتصنيف المرافق حسب النجوم: 5، 4، 3 و2، وهناك لجنة وزارية تقنية تتكفل بدراسة هذه الملفات.

هناك لجنة ولائية تتكفل بتصنيف الفنادق التي تملك نجمة واحدة وأقل وهناك فئة لا تدخل في أي تصنيف.

هذه الفئة مكونة من مرافق فندقية قديمة لا تدخل في أي صنف، ولكن من أجل استغلالها تقرر أنها تسمى خارج التصنيف ولكن حتى هذه التسمية هي في حد ذاتها تصنيف.

أفهمتنني؟ وعملية التصنيف هذه عملية مستمرة، فالذين تحصلوا على التصنيف فتلك عملية جيدة، ولكن الذين لم يتحصلوا عليه يأتون ليطلبوه من الإدارة.

كما أنه يوجد عملية التفتيش المرحلية، حيث إن الدولة - من خلال وزارة السياحة التي صنفت - لديها الحق لإعادة زيارة هذه المرافق، لتتأكد من أن هذا التصنيف محترم، سواء من حيث التجهيزات أو من حيث ممارسة نشاطات السياحة على مستوى هذه الهياكل.

المؤكد أن هذه العملية لم تنقطع ولن تنقطع، لأنها تابعة لصلاحيات وزارة السياحة وهي تعمل باستمرار.

الحاصلون على التصنيف يخضعون للمراقبة، والذين لم يتحصلوا، لأنه لا بد أن تعرف أن فيه إنجازات جديدة، سينجزون فنادق وإقامات وقرى سياحية وغيرها وكلما

المكوّنين بالجزائر والخارج في إطار التعاون الدولي مثل: فرنسا - تونس - الاتحاد الأوروبي.

إذن، نسعى كذلك من أجل رفع المستوى إلى تكوين المكوّنين وإلى عصرنة البرامج التكوينية، حتى تعمل مؤسساتنا بنفس النمط المعمول به في دول أخرى.

ومن جهة أخرى، نشير إلى التوقيع المبرم مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين، على اتفاق للتنسيق بين الوزارتين، كما يندمج قطاع السياحة في الاتفاقية التي تم إبرامها بين وزارة التعليم والتكوين المهنيين ومختلف القطاعات ذات الصلة بالتكوين المهني، في إطار التنسيق الواسع بينها في هذا المجال.

وفي الأخير، أؤكد لكم أننا نولي أهمية بالغة للتكوين وأدرجناه ضمن أولوياتنا، لأنه شرط أساسي للنهوض بالسياحة ببلادنا، لمواكبة ما يجري عبر العالم في هذا القطاع، شكرا على الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود فأسأل السيد محمد الطيب العسكري هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي الرئيس. أشكر معالي الوزيرة على كل هذه المعلومات والتي من خلالها أسجل اطمئنانني وارتياحي، بأن عملية تصنيف الفنادق مستمرة ولا تعطي الانطباع بأننا تخلينا عنها، هذا الذي شعرنا به من خلال الميدان.

ملاحظة إضافية فقط أو سؤال: لماذا لم تكن لنا لجنة مختصة، تابعة لقطاعكم، تخدم باستمرار لمراقبة المؤسسات الفندقية وبطريقة مفاجئة مثل (Michelin) حتى لا نقول شيئا آخر؟ وذلك لتعزيز وضعية فندق أو للتقليص مثلا من النجوم التي تحصلت عليها المؤسسة الفندقية وهذا حسب نتائج المراقبة، وكذلك لتفادي - وهذا ما نلاحظه في الميدان - قلت لتفادي إعطاء الفرصة لأصحاب المؤسسات الفندقية للسماح لأنفسهم أو لمؤسساتهم بوضع عدد من النجوم بطريقة غير معتمدة.

اللافتة المتواجدة أمام الفندق يجب أن تكون ملكية للوزارة وهناك قرار وزاري يحدد هذا. أظن، أننا نرى بعض الفنادق تعطي لأنفسها عددا من

بالإضافة إلى نقل المدرسة الوطنية العليا للسياحة مستقبلا من فندق الأوراسي إلى مقرها الجديد بولاية تيبازة، بعد إتمام عملية الإنجاز، مما سيمكن من مضاعفة قدرتها البيداغوجية، دون أن ننسى الانطلاق في العمل بالمدرسة العليا الجديدة للفندقة والإطعام بعين البنيان، زيادة على تسجيل إنجاز 4 معاهد أخرى متخصصة في السياحة، تابعة لوزارة التكوين والتعليم المهنيين، ليصبح عدد المؤسسات المتخصصة في التكوين السياحي 20 مؤسسة، موزعة عبر القطر الوطني في 2020.

حاليا عندنا 12 مؤسسة متخصصة: 4 تابعة لوزارة السياحة و8 معاهد تابعة للتكوين المهني.

ولكن فيه 8 مؤسسات مبرمجة للإنجاز: 4 تابعة للسياحة و4 تابعة للتكوين المهني، ليصبح العدد في 2020 إن شاء الله، 20 مؤسسة متخصصة في التكوين للسياحة عبر القطر الوطني، وهذا العدد معتبر، زيادة على المدرسة العصرية والتي تسيّر حسب أنماط تكوين دولية ومسيرة من طاقم جاءنا من «لوزان» من المدرسة السياحية، وهي تعتبر أعلى مستوى للتكوين في المستوى العالمي والتي فتحت أبوابها في أكتوبر 2014 وستكون - إن شاء الله - إطرادات تكون عندها نوعية جيدة لتطوير هذا القطاع.

تنص كذلك هذه الخريطة على إنشاء فروع تكوينية جديدة وفي هذا الشأن، تم إدخال فرع مرشد سياحي، لم يكن لدينا تكوين لمرشد سياحي، لكن مؤخرا أدخلنا هذا التخصص لأنه لما يكون فيه زوّار، لابد أن تشرح لهم وتؤطرهم، والمتخصص يكون لديه مستوى تقني سامي بالمعهد الوطني للفندقة والسياحة ببوسعادة وإدخال التكوين عن طريق التمهين بمعهد تيزي وزو.

هذان النمطان الجديدان أدخلا، أي تكوين المرشد في بوسعادة وفتح المجال للتكوين عن طريق التمهين (l'apprentissage) معناها شاب لا يكون مقيما في المؤسسة، يكون يعمل في فندق ويتصل بالمعهد للحصول على تكوين نظري لبضعة أيام من الأسبوع، حتى نوسع من عدد الشباب المكوّنين.

أما فيما يتعلق بعصرنة المنظومة التكوينية، من خلال التفتح على محيطها الخارجي، نشير إلى أن إسناد تسيير تأطير مدرسة عين البنيان - وقد تحدثت عنها - إلى شريك من «سويسرا»، ضف إلى ذلك الانطلاق في عملية تكوين

النجوم دون مراقبة ومن دون قرار وزاري من قطاعكم! وشكرا مرة أخرى ووفقكم الله في مهامكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ السيدة الوزيرة تفضلتي.

السيدة الوزيرة: إذن، تكملة للشرح الذي تقدمت به وأكد لك أن إعطاء النجوم من صلاحيات الدولة، قطاع وزارة السياحة، وهناك لجنة تقنية - كما سبق أن قلت - على مستوى وزارة السياحة تدرس الملفات وتعطي النجوم من 2 إلى 5، ودون ذلك، هناك لجنة على مستوى مديرية السياحة، على مستوى الولايات، ولما يتم ترتيب هؤلاء الناس أو إعطاء النجمة، يصدر قرار وزاري للجنة الوزارية وقرار ولائي على مستوى الولاية.

إذن، هؤلاء الناس إذا وضعوا نجوما ولم يروا على اللجنة، فهم في وضعية غير قانونية، هذا من جهة؛ نرجع للمراقبة، المراقبة لا تحتاج إلى لجنة لأن وزارة السياحة تملك مفتشين الذين هم مراقبون، سواء على مستوى الإدارة المركزية أو على المستوى المحلي، من خلال تمثيلياتنا، مديريات السياحة على مستوى الولايات، وهذا يدخل ضمن صلاحياتهم أي الزيارة المفاجئة للفنادق وبطبيعة الحال تتعلق بكل الجوانب التي تمس نشاط ذلك المرفق، سواء من حيث الترتيب إذا رآوا لافتة غير قانونية - بطبيعة الحال - لا بد أن يتخذوا الإجراءات وكذلك تسيير الفندق في حد ذاته من كل الجوانب، حتى يتلاءم التسيير مع النجمة التي من المفروض أن يكون وفقا لها، وهنا أقول كذلك إن في الجزائر وغير الجزائر لا نحتاج إلا لـ 5 نجوم التي هي فنادق من المفروض أن تكون الخدمات فيها ممتازة، من حيث المرافق، الخدمات التجهيزات الموجودة داخل هذه المؤسسات، ثم كلما نقصت نجمة تكون النوعية أقل، إذن نحن نعمل على أن تكون كل المرافق السياحية التي نملكها مصنفة، لاسيما أن قطاع السياحة الآن يعرف حركة كبيرة وديناميكية كبيرة من حيث الاستثمار، جراء القرارات والإجراءات التي اتخذتها الدولة، لتحفيز الاستثمار في هذا القطاع، وكل هذه المرافق التي هي أكثر من 400 مشروع هي قيد الإنجاز ولما تدخل الاستغلال لا بد من تصنيفها وفق ما ينص عليه التنظيم المعمول به وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ نبقي دائما في قطاع السياحة والصناعة التقليدية والكلمة للسيد عبد المجيد بوزريبة.

السيد عبد المجيد بوزريبة: بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، السلام عليكم.

يشرفني أن أطرح على السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية السؤال الشفوي التالي نصه:

لولاية جيجل شريط ساحلي يقدر بـ 120 كلم، يزخر بمواقع سياحية ومؤهلات طبيعية عدة، مما جعل الولاية كل صائفة قبلة للسواح والمصطافين، بتوافد منقطع النظير من مختلف ربوع الوطن، يقابله عجز كبير في هياكل الإيواء ومختلف المرافق الضرورية، مما يخلق صعوبة كبيرة في تسيير التظاهرة.

علما أن الولاية تتوفر على تسع عشرة (19) منطقة توسع سياحي، أنشئت بموجب المرسوم رقم 232/88، تتربع في مجملها على مساحة 4232 هكتارا، كما أن اهتمام المستثمرين بهذا القطاع في تزايد مستمر، فعدد الملفات المودعة لدى الجهة المختصة بالولاية زاد عن 100 ملف.

وبالرغم من توفر العوامل الإيجابية والمحفزة، السالفة الذكر، إلا أن الإقلاع بهذا القطاع ظل متعثرا.

سيدتي الوزيرة،

فمتى تنطلق تهيئة مناطق التوسع السياحي أو على الأقل تهيئة البعض منها وتحريك عجلة الاستثمار في هذا المجال الحيوي؟

تقبلوا مني، معالي الوزيرة، فائق التقدير والاحترام، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد المجيد بوزريبة؛ الكلمة الآن للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة السياحة والصناعة التقليدية: إذن،

لتهيئة هذه المناطق، في جيجل عندنا 6 قيد الدراسة واحدة انتهينا منها هي العوانة، لما ننتهي من الدراسة لا بد من المصادقة على ما يسمى بمخطط التهيئة السياحية لكل منطقة والذي يعتبر آلية للتعمير السياحي.

لا نستطيع استغلال هذه المناطق دون توفير هذه الآلية التي هي شرط أساسي للحصول على رخصة البناء.

إذن، هذا الوضع متوفر على مستوى العوانة، ولما نصادق على مخطط التهيئة السياحية، فالدولة تتكفل بعملية تهيئة هذه المناطق (مناطق التوسع السياحي ZET) فنوفر شبكة المياه، والتطهير والكهرباء والغاز وفتح الطرقات.

إذن، فيما يخص العوانة سنتنطلق بها الأشغال عن قريب إن شاء الله، وبالموازاة فإن الوالي من خلال لجنة مساعدة الاستثمار (CALPIREF) يوزع هذه الأراضي على الناس المستثمرين، الذين طلبوا إنجاز مرافق سياحية ولديهم القدرة على إنجاز هذه المرافق على مستوى هذه المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل دراسة 4 مناطق توسع سياحي، تخص منطقة سيدي عبد العزيز، الثنار، بازول، وعبيد علي، ونحن على اتصال بمصالح وزارة الفلاحة من أجل تحديد مساحة الأراضي الفلاحية الموجودة بهذه الأخيرة، لأخذها بعين الاعتبار قبل الانطلاق في الدراسة. ونشير في الأخير، إلى أن 8 مناطق توسع سياحي سيتم اقتراحها من ضمن 19 اقتراح للإلغاء، كونها تم استغلالها من طرف التعمير: وهي أولاد بونار، كازينو، عدوان علي، بوبلاطن، تازة، الوجة، أفتيس وبني قايد التي عرفت انتشارا مكثفا للنسيج العمراني، مما أدى إلى تقليص المساحات القابلة للتنمية السياحية وفقدان الطابع السياحي لهذه المناطق.

في 1988 تم إحصاء 205 مناطق سياحية على مستوى القطر الوطني، من ضمنها 19 بالنسبة لجيجل، ولكن من 1988 إلى يومنا هذا، كلما احتاج الولاية لأرض صالحة للبناء، وخاصة لما تكون مجاورة للمدن استعملوها لإنجاز سكنات أو مرافق عمومية.

الآن نحن مطالبون بتحيين هذه القائمة وتطهيرها، لأن هذه الأراضي شغلها وبالتالي فولاية جيجل بقي لديها 11 منطقة تقريبا ولكن هذا لا يعني أنه سيكون فيه إحصاء لمناطق أخرى حتى تضم إلى هذه المناطق، والإسراع في استغلالها بعد الانتهاء من إجراءات الدراسة والمصادقة وما

تحية وتقدير والشكر الجزيل على اهتمامكم بالسياحة، من خلال تفضلكم بطرح انشغال حول عملية انطلاق تهيئة مناطق التوسع السياحي وتحريك عجلة الاستثمار في هذا المجال على مستوى ولاية جيجل الجميلة السياحية بامتياز. بالفعل تزخر ولاية جيجل بمواقع سياحية ومؤهلات هامة تستقطب عددا معتبرا من السياح، كما أنها تتوفر على 19 منطقة توسع سياحي، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 88، المؤرخ في 5 نوفمبر 1988، وتتربع في مجملها على مساحة تقدر بـ 4232 هكتارا، وسعيا منا لدفع الحركة السياحية لهذه الولاية، قامت مصالح دائرتنا الوزارية بتسجيل عملية إعداد مخططات التهيئة السياحية لبعض مناطق التوسع السياحي، حيث تم رصد لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل غلاف مالي يقدر بـ 25 مليون دينار جزائري لإنجاز 5 دراسات لمخططات التهيئة والتي هي في مرحلتها الأخيرة.

ويتعلق الأمر بكل من منطقة تاسوست، دار الواد، بني بولعيد، رأس العافية وبليدة، والتي تسعى لإدماج كافة المشاريع السياحية التي تقع داخل هذه المناطق ضمن مخطط التهيئة السياحية المنصوص عليها في القانون رقم 03، المؤرخ في 17 فيفري 2003، والمتعلق بمناطق التوسع السياحي.

مع العلم أنه تم المصادقة على مخطط تهيئة منطقة التوسع السياحي «العوانة» بموجب المرسوم التنفيذي رقم 13-127، المؤرخ في 06 أبريل 2013، كما رصد غلاف مالي يقدر بـ 1 مليار دينار جزائري لعملية التهيئة التي انطلقت مناقصتها وفتحت الأظرفة شهر ديسمبر 2014 وحاليا يتم تقييم العروض على أن يكون الانطلاق الفعلي للأشغال في غضون شهر فيفري.

إذن، التهيئة سنتنطلق عن قريب في منطقة العوانة، وتعتبر أول منطقة ستعرف هذه العملية، وهي موجهة للاستثمار السياحي في ولاية جيجل من ضمن 19 منطقة سياحية.

سوف يتم وضع هذا الوعاء العقاري السياحي المهنيء تحت تصرف المستثمرين كمرحلة أولى، في انتظار المصادقة على باقي مخططات التهيئة السياحية التي هي في طور الدراسة، على أن يتم الانطلاق في أشغال تهيئتها فور استكمال هذه الدراسات.

لما يكون عندنا مناطق سياحية، لا بد من إجراء دراسة

أطولها وما أعقدها وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود فأسأل السيد عبد المجيد بوزريعة هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد عبد المجيد بوزريعة: شكرا سيدي الرئيس. أشكر معالي الوزيرة على هذه التوضيحات والإيضاحات، فقط ألتمس من السيدة معالي الوزيرة عناية ومرافقة إضافية للقطاع بالولاية، فهو بحاجة إلى ذلك وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا، أظن بأن السيدة الوزيرة تركي ما قلته وسوف تولي القطاع في الولاية العناية التي تستحقها. نبقى دائما في قطاع السياحة والصناعة التقليدية، والكلمة للسيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكرا للسيد الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفويا التالي نصه:

معالي الوزيرة،

إن السياحة تعتبر الثروة الرئيسية في اقتصاد بعض الدول، ومن واجب الدولة الجزائرية الاهتمام بهذا القطاع اهتماما كبيرا، بحيث إن هناك مشاريع معطلة منذ سنوات، مثل مناطق التوسع السياحي بمدينة جانت.

السؤال المطروح:

1 - ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها من طرف دائرتكم الوزارية لانطلاق هذه المشاريع التي هي مسجلة منذ سنوات؟

2 - وما هي السياسة المتخذة من أجل إعادة النهوض بهذا القطاع، في ظل الأحداث التي تعرفها دول الجوار؟ ولماذا لا يتم تشجيع السياحة الداخلية؟
تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية: شكرا للسيد عباس بوعمامة على سؤاله؛ حيث تفضلتم بطرح سؤالين، يتمحوران حول مشاريع الاستثمار والسياحة المتخذة، من أجل النهوض بالقطاع.

بداية، أؤكد لكم أن دعم الاستثمار مدرج في طليعة أولويات دائرتنا الوزارية، لأننا على قناعة أن توفير هياكل الإيواء بعدد كافي ومتطابق مع المواصفات العالمية، يعد نقطة انطلاق لكل ديناميكية سياحية، حقيقية ودائمة.

وردا على سؤالكم الأول الخاص بالإجراءات المتخذة للانطلاق في المشاريع المسجلة منذ سنوات، يشرفني أن أعلمكم أن انطلاق المشاريع السياحية المعطلة داخل مناطق التوسع السياحي، مرتبط بإدماجها في مخططات التهيئة السياحية الخاصة بهذه المناطق، بهدف الاستغلال العقلاني للعقار السياحي.

كما نفيديكم علما، أن منطقة التوسع السياحي بمدينة جانت، تم المصادقة على مخطط تهيئتها، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-128، المؤرخ في 06 أفريل 2013، يتضمن المصادقة على مخططات التهيئة السياحية، لبعض مناطق التوسع والمواقع السياحية.

إذن، فمنطقة جانت محظوظة، لأن منطقتها السياحية تحصلت على المصادقة على مخططها، من ضمن 15 منطقة تحوز على مخطط، مصادق عليه على مستوى القطر الوطني. تقدر مساحة منطقة جانت بـ 8600 هكتار، منها 100 هكتار قابلة للتهيئة، وقد خصص لهذا الغرض مبلغ يقدر بـ 380 مليون، من أجل أشغال تهيئتها ووضعها في متناول المستثمرين، كما خصصت لهذه المنطقة لاستقطاب الاستثمار الموحد عبر الإعلان عن مناقصة وطنية ودولية، لإبداء الاهتمام يوم 31 ديسمبر 2014.

منطقة جانت الآن ما دام عندها مخطط مصادق عليه؛ فماذا يجب علينا أن نعمل؟

تهيئتها وعليه، فالدولة خصصت لها مبلغ 380 مليون دج، ومن أجل ذلك لا بد من اختيار مقاول للقيام بهذا العمل.

السياحة، ونحن عشنا مرحلة جد صعبة والتي أثرت سلبيا وجمدت - تقريبا - هذا القطاع.

ولكن لم نستسلم، بل وضعت الدولة سياسة تنموية للنهوض بهذا القطاع، ونحن بصدد تنفيذ هذه السياسة، في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

لقد جاء المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية ليشكل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في بلادنا والتي حددت الدولة الجزائرية بموجبه نظرتها التنموية السياحية عبر مراحل محددة على المدى القصير، المتوسط والبعيد.

في 2008 قامت الحكومة الجزائرية بالمصادقة على ما يسمى بالمخطط الوطني لتنمية السياحة.

وهذا المخطط في حد ذاته رسم السياسة الوطنية لتنمية السياحة في الجزائر؛ ونحن نعمل وفق خطة منظمة وليست عشوائية، على أساس تنمية السياحة عبر المناطق التي حددت في 1966 وتم تحيينها في 1988، أي أن العزيمة والإرادة للتنمية السياحية كانتا دائما موجودتين في السياسة الاقتصادية لوطننا، لكن الظروف التي عشناها حالت دون ذلك.

ولكن، نؤكد على العزيمة القوية للدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع؛ والاستثمار فيه استثمار ثقيل على المدى المتوسط والبعيد، حتى لما نعمل لا نرى التغيير في حينه، لأنه عمل بناء، يتطلب دائما وقتا ومثابرة ومتابعة وجهدا وإيمانا وتفواؤلا كذلك.

وعليه، فإن الدولة أولت هذا القطاع الخلاق للثروات ومناصب الشغل، أهمية بالغة، لتحريك النشاط الخدماتي برمته، وذلك بتوفير الآليات الضرورية لتشجيع الاستثمار السياحي، وتخصيص الإمكانيات المادية اللازمة لتكوين الموارد البشرية، وضمان جودة العرض السياحي وترقية مقصد الجزائر.

هذا، وسيستفيد قطاع السياحة بطريقة مباشرة من البرنامج التنموي والإثرائي، الذي بادر به فخامة رئيس الجمهورية، لاسيما في مجال عصرنه شبكة النقل، تعزيز الهياكل القاعدية، معالجة مشكل تزويد السكان بالماء الشروب، وتوسيع وتدعيم شبكة الكهرباء والغاز، وكذا عصرنه شبكة تكنولوجية الإعلام والاتصال.

وكل هذه العوامل، تساهم بصفة مباشرة في تطوير

إذن عن قريب - إن شاء الله - سنبدأ في تهيئة هذه المنطقة، وأكثر من ذلك فقد أجرينا مناقصة وطنية ودولية لجلب اهتمام المستثمرين، ومنطقة جانت بودنا أن يكون فيها مستثمر واحد عنده قدرة كبيرة؛ إذا كانت هذه المناقصة قد انطلقت في 31 ديسمبر 2014 فإنه جاري العمل بها وإذا ما توصلنا إلى اختيار مستثمر، فاللهم بارك، وإلا سنطلب من السيد الوالي، إذا كانت فيه طلبات للاستثمار أن يستجيب لطلبات الناس الذين تقدموا إليه، من خلال اللجنة الولائية لدعم الاستثمار.

إنطلاقا مما سبق، فإن مرافقة المستثمرين وحاملي المشاريع، منذ نشأة فكرة المشروع إلى غاية تجسيده على أرض الميدان، يبقى الشغل الشاغل لمصالحنا المركزية والمحلية.

وللتذكير، قامت مصالح الوزارة خلال العام الجاري باعتماد 4 مشاريع سياحية، ذات طابع صحراوي، خارج منطقة التوسع السياحي في المنطقة: إقامة سياحية على مستوى مدينة جانت، فندق باليزي، قرية سياحية، ومخيم ببرج الحواس، لفائدة مستثمرين خواص بتكلفة تقدر بمليار دينار جزائري وبطاقة استيعاب قدرها 422 سريرا، مما سيخلق 136 منصب شغل مباشر وسيتم الانطلاق في تجسيدها فور حصولها على رخصة البناء من طرف مصالح الولاية المعنية.

إذن، زيادة عن ذلك فإن المنطقة بها 4 مشاريع، صودق عليها من طرف الوزارة، وهي بصدد انتظار رخصة البناء من المصالح المحلية، لتنتقل في الإنجاز وإن شاء الله ستدعم القطاع السياحي في منطقة جانت.

أما فيما يخص السؤال الثاني، المتعلق بالسياسة المتبعة من أجل النهوض بالقطاع، في ظل الأحداث التي تعرفها دول الجوار وسبب عدم تشجيع السياسة الداخلية، فإن تنمية السياحة في بلادنا وتطويرها، تعتبر حتمية تفرضها طموحاتنا لتثمين الرصيد الثقافي والحضاري والطبيعي الثري الذي تزخر به بلادنا وكذا تطلعاتنا إلى بناء اقتصاد حيوي متنوع، منتج للثروة ولليد العاملة، لأن قطاع السياحة برهن على نجاعته في اقتصاديات العالم.

لا يوجد سبب لكي لا يكون الحال كذلك في الجزائر، ولكن لا بد من توفير الظروف الملائمة للانطلاق في تنمية هذا القطاع الحيوي، وهذا ما فعلته الجزائر منذ استقلالنا، ولكن لا ننسى أن الجانب الأمني يلعب دورا كبيرا في تنمية

زيادة على ذلك، قلت إن كل هذه الإجراءات التي اتخذتها الدولة وكذلك الجهود الذي نحن نقوم به من أجل تكوين يد عاملة متخصصة، لأن العمل في فندق هو عمل للمحترفين، لا نستطيع أن نأتي بأي أحد ونشغله، هذا العمل يُخصّص لناس عندهم حرفة، تكوّنوا لكي يقدموا خدمات في المستوى المطلوب.

إن تحقيق برنامج النهوض بقطاع السياحة في الجزائر ووضع حيز التنفيذ، يقوم أساسا على المحاور التالية:

- دعم الاستثمار ومرافقة أصحاب المشاريع.
- ترقية وتعميم النوعية وجودة الخدمات.
- عصنة المنظومة التكوينية.
- فرض الاحترافية، خصوصا فيما يتعلق بالفعل الاتصالي والترويجي.

إذن، ندعم الاستثمارات ونكوّن، لكن هذا غير كاف، لا بد أن نروّج للسياحة، وللوجهات السياحية الجزائرية. إن الوجهة الصحراوية، مثل «طاسيلي ناجر» موجود إلا في الجزائر، لا نجد في جهة أخرى ويستقطب كثيرا الزوار الأجانب.

ومن أجل التعريف بالوجهات السياحية الجزائرية، عندنا الديوان الوطني للسياحة، ومن صلاحياته التعريف والترويج، ولأجل ذلك هو يشارك في أهم الصالونات الدولية المخصصة للسياحة، حتى نعرّف بالجزائر وبما تمتلك من وجهات سياحية رائعة الجمال.

وبفضل هذه التحفيزات والتسهيلات التي سخرتها الدولة، من خلال وزارة السياحة والصناعة التقليدية، فإن عدد الاستثمارات في مجال السياحة شهد تطورا ملحوظا، حيث بلغت المشاريع - كما قلت لكم - 817 مشروعا معتمدا، منها 813 مشروعا وطنيا، وهناك 4 شراكة ما بين الجزائريين والأجانب، خاصة الدول العربية: السعودية، الأردن، الإمارات.

أما فيما يتعلق بالمشاريع التي هي في طور الإنجاز، فعددها يبلغ 394 مشروعا، موزعة حسب طبيعة النشاط: هناك الحضري، الساحلي، الريفي والصحراوي.

وستوفر هذه الاستثمارات التي هي في طور الإنجاز والتي عددها 394 مشروعا - قلنا - 54626 سريرا و25265 منصب شغل خلال الخماسي (2015-2019).

إن تنمية السياحة بالجزائر خيار لا رجعة فيه، لأن اقتصاد

السياحة، أي أن تطوير السياحة يتطلب تعاوننا وتدخّل قطاعات أخرى؛ وكل السياسات المنتهجة من طرف فخامة رئيس الجمهورية كان لها صدى وتناجج جد إيجابية على السياحة.

كما لا يفوتنا الإشارة أيضا إلى مختلف التدابير التي اتخذتها الدولة بغرض تشجيع الاستثمار في النشاط السياحي، على غرار التخفيضات في نسب الفوائد التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والمزايا التي أتى بها قانون المالية التكميلي لسنة 2011، الذي اختص بإجراءات الاستفادة من العقار، الخاصة بولايات الهضاب العليا والجنوب، بالدينار الرمزي، وكذا تمويل البنوك للاستثمارات السياحية ورفع العراقيل الإدارية.

ولتشجيع الاستثمار، وضعت الدولة إجراءات تحفيزية خاصة - مالية، حيث تقرر في سنتي 2009 و2011 تخفيض نسبة القروض التي تعطى للمستثمرين بمقدار 3.5 بالنسبة للشمال، و4 بالنسبة للجنوب، وكذلك إعفاء المستثمرين من الضريبة الجمركية عندما يستوردون التجهيزات لمرافقهم السياحية.

كذلك الثمن الذي يدفعه المستثمر مقابل حق الامتياز، تم إعادة النظر فيه بالنقصان في قانون المالية 2015. كل هذه الإجراءات تهدف إلى تدعيم الاستثمارات، وبالفعل منذ 2011 عرف القطاع ديناميكية كبيرة ونشاطا كبيرا، إذ صادقنا واعتمدنا أكثر من 800 مشروع، منها أكثر من 400 مشروع قيد الإنجاز، من شأنها أن تخلق أكثر من 54000 سرير و25000 سرير، هذا في المدى المتوسط من الآن إلى (2019-2020) وهذا كله من شأنه أن ينهض بقطاع السياحة، لأن قطاع السياحة حاليا يعرف عجزا كبيرا في مرافق الاستقبال.

تجد بلدية، مقر ولاية - سبق أن اشتغلت فيها - عندها فندقان لا أكثر، وهما ملك لشخص واحد، فندقان!

بلدية، مقر ولاية! هذا غير كاف! وهي ساحلية في الشمال، هذا غير كاف! وما دام وحده، فهؤلاء الناس الذين يسيرون المرافق عددهم قليل وهم يفرضون رداءة الخدمات وبدعم الاستثمار وخلق مرافق عديدة من شأنها أن تخلق ديناميكية من جهة وتنافسية من جهة أخرى، وفي التنافسية البقاء للأصلح في كل مجال وبالخصوص في العلاقة بين النوعية والثمن، هنا البقاء للأصلح.

إنطلاقاً من قناعتنا أن بناء وجهة سياحية مرهون إلى حد كبير بإعطاء دفع قوي للسياحة الداخلية التي أصبحت تشكل إحدى ركائز استراتيجيتنا الهادفة إلى إعادة بعث الوجهة الجزائرية.

يعمل قطاعنا على إرساء دعائم سياحية تعتمد بشكل كبير على المواطن السائح، نذكر من بينها:

- تشجيع الاستثمار الموسمي في المخيمات ذات الجودة، لتلبية الطلب الداخلي في موسم الاصطياف،
- تشجيع الاستثمار في الفنادق، من نوع فندق شقق، هذا النوع مطلوب جدا من طرف المصطافين الجزائريين والذي يبقى النوع المفضل لدى العائلات الجزائرية،
- تطوير السياحة الحموية الذي يبقى قبلة للسياح المحليين والعائلات الجزائرية، على مدار السنة،

- وفي ذات السياق، نقوم حاليا بدعم الاستثمار بهدف تسهيل إنجاز محطات ومركبات حموية من الطراز العصري،

- إطلاق عملية عصرنة المحطات الحموية التابعة للقطاع العام، بهدف ملاءمتها مع المعايير الدولية،

- إطلاق دراسات لتحديد مناطق جديدة، مؤهلة لاستقطاب السياحة الحموية،

- إبرام اتفاقيات بين وكالات السياحة والأسفار وممثلي الخدمات الاجتماعية لأكبر المؤسسات الوطنية، تهدف إلى تسهيل وتمكين المواطنين من اختيار الجنوب كوجهة سياحية لقضاء عطلهم، كما تسمح هذه الحركة التي بادرت بها القطاع لوكالات الأسفار والمتعاملين السياحيين بالجنوب بمواصلة نشاطاتهم رغم ما يحدث في دول الجوار.

ويبقى التجنيد الواسع وتظافر الجهود لكل الفاعلين والهيئات ذات الصلة لرفع التحدي، قصد تطوير السياحة الداخلية وتمكين المواطن، وعلى الخصوص، شريحة الشباب من التعرف على ثراء وطنه الثقافي والتاريخي ورصيده الطبيعي؛ وكلنا عزيمة للنهوض بهذا القطاع، لتمكينه من الالتحاق بركب الدول الرائدة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ السيد عباس بوعمامة، هل عندك ما تعلق به على مضمون الرد الذي جاءت به السيدة الوزيرة؟ الكلمة لك.

السيد عباس بوعمامة: شكرا سيدي الرئيس.

بلادنا لا يمكن أن يزدهر على هامش تطوير السياحة العالمية وما تخلفه من انعكاسات اقتصادية واجتماعية هامة وجد إيجابية.

وإذا كانت التنمية السياحية الاستقبالية إحدى أولويات الخطة المعتمدة للنهوض بالسياحة، فقد لقي تطوير السياحة الداخلية اهتماما كبيرا منا، بالنظر لما لها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية على المستوى المحلي، ودورها في تحقيق الحركة الاقتصادية، التجارية والمحلية.

هذه الإنجازات التي نحن بصدد إنجازها، مهما كانت نجمتها فهي موجهة للسائح سواء كان أجنبيا أو جزائريا، فالذي يدفع الثمن مرحبا به، وهذا ليس إقصاء للسياحة، والآن من هم السياح المتواجدون هنا؟ هم جزائريون، وطنيون ومرحبا بهم.

وأقول لك إنه في موسم الاصطياف الماضي، تجاوزت الترددات على المناطق السياحية 100 مليون سائ أو مصطاف جزائري وهم أناس زاروا ولو مرة واحدة شواطئنا، مما يعطينا نظرة عن حجم الطلب الموجود في هذا القطاع، والذي لا يجد الاستجابة من حيث مرافق الاستقبال؛ وبالتالي فنحن مطالبون بالقيام بجهد ضخم من حيث الاستثمار فيه، ولدينا كل الوعي بهذا الشأن، فالقطاع يتطلب عملا ونشاطا، وهنا الدعوة مفتوحة للمستثمرين.

بالإضافة إلى الاستجابة لحق المواطن في قضاء عطلته، فهي تمنح حيوية أكبر للنشاط المحلي، وتساهم في ازدهار الأقاليم، وترقية الأهالي المستقبلية للسياح، وتوظيف أواصر المحبة والأخوة بين أبناء الشعب الواحد، ونشر ثقافة التسامح والتضامن الوطني.

حقيقة، السياحة ليس فيها البعد الاقتصادي فحسب بل البعد الاجتماعي والسياسي والتعارف ما بين أبناء الوطن الواحد، يأتون من الشرق فيذهبون للغرب، ومن الغرب للشرق ومن الشمال إلى الجنوب؛ وفي هذا الموسم ذهب كثير من الناس من الشمال إلى الجنوب، أليس كذلك؟ خاصة في جانت!

إن الإقبال المتزايد للمواطنين على شواطئنا في موسم الاصطياف أو على المنتجعات السياحية المتنوعة، خلال عطلة آخر الأسبوع والعطل المدرسية، خصوصا من قبل العائلات الجزائرية والشباب، خير دليل على ارتفاع الطلب الداخلي.

المستثمر لما ينهي مشروعه، فلا بد أن يتحصل على كل الرخص الضرورية لاستغلال منشأته، فإذا لم يحصل على شهادة المطابقة، معناه أن هناك إشكالا أو تحفظات، ولا بد عليه أنه يرفع هذه التحفظات، بما أنه قدم ملف منخطط، فلا بد من احترامه، لاسيما أن هذه المنشآت تخضع لشروط تقنية، لأنها تستقبل الناس ولا بد من مراعاة الجانب الأمني والصحي لهذا المبنى، أظن أن فيه إشكالا وليس هكذا فقط!

إذن، أطلب منه أنه يوجه لنا شكوى، حتى ندرسها وإذا لم يكن أي مبرر لهذا التعطيل سنتدخل وسنساعد إن شاء الله، لأنه ليس لصالح قطاعي أن يتوقف هذا المشروع، هذا من جهة.

فيما يتعلق بالمنطقة السياحية في تماراست، حقيقة كانت هناك منطقة أولى وتم تحديد منطقة ثانية قرب المطار، ولكن هذه المنطقة الثانية إلى يومنا هذا ما هي إلا اقتراح.

كذلك إذا فيه انشغال، إرفعه إلى السيد الوالي، ومعا ندرس إمكانية الإبقاء على المنطقة الأولى، ما دامت المنطقة الثانية لا تتجاوب مع ما هو منتظر منها، وإن شاء الله يكون الفصل في هذا الانشغال.

أما بالنسبة لعدد المناطق السياحية والتي قلنا هي على مستوى القطر الوطني - نظريا - 205، تم اختيارها وتحديدتها، لكن كنت قد قلت بأن هذه المناطق تم تحديدها وفق أمر صدر في 1966، وقلت إن هذا يبرهن على أن الدولة كان ضمن انشغالاتها تطوير السياحة، ولكن هذه المناطق لم تستغل لأسباب ما، مثلا ليست هناك قوانين تنظم هذه المناطق وزيادة على ذلك العشرية السوداء التي عشناها... إلخ.

فتم استغلال بعض هذه المناطق لأغراض أخرى كتوسيع المدن، والبعض منها محتل أو مشغول من طرف الفلاحة، علما أنه إذا كانت هذه الأراضي الفلاحية ذات نوعية جيدة، فسيحتفظ بها للفلاحة، لأننا كذلك في حاجة كبيرة إلى تطوير الفلاحة.

فهذه 205 سيتم مراجعتها من جديد حتى نحذف ما لا يتوفر فيه الشروط ونضيف اختيار مناطق أخرى، وهذا ليس ممنوعا، ما دام الدولة قامت بهذا فالدولة تصححه، بمعنى تحيين المشاريع، وهذا لا يعني أنه ليست هناك مناطق لتطوير السياحة، وكما قلنا تطوير السياحة يتم على المدى البعيد،

والله رد السيدة الوزيرة كان مقنعا، ولكن في ظل ما نراه في أرض الواقع، أقول لك بكل صراحة، نتفاجأ! على سبيل المثال: اليوم فيه مستثمر في ولاية بلعباس، استثمر في مشروع إنجاز فندق بحوالي 40 مليارا منذ سنة وهو ينتظر شهادة المطابقة لكي يمنحها له السيد الوالي. أقول لك بكل صراحة إن ما قلته أنت، جميعه حسن، ولكن لما نرى هذه الأمور في أرض الواقع فهي - كي نكون صرحاء - لأن هذا القطاع حساس ومهم!

ضف إلى ذلك، سكان ولاية تماراست كانوا قد طرحوا لي انشغالا لكي أبلغك إياه، مفاده أنه تم تحويل منطقة التوسع السياحي في ولاية تماراست بالقرب من مطار ولاية تماراست، وأصحاب الوكالات السياحية والمستثمرون مستأثرون في تماراست، لأن منطقة التوسع السياحي من المفروض ألا تكون متواجدة بالقرب من المطار بسبب ضجيج الطائرات، وكانوا يفضلون أن يتم تخصيص منطقة أخرى أو تبقى في نفس المكان، رغم أن المكان الذي كانت فيه أفضل، وعليه فقد تفاجؤوا لما اطلعوا على قرار الوالي أنه تم تحويل المكان، لا يعلمون لماذا؟

ضف إلى ذلك، فيما يخص مناطق التوسع السياحي، خلال ردمكم، قلت في ردمكم بأنه كانت فيه 205 منطقة، مخصصة للتوسع السياحي ثم بعد ذلك تم تقليصها.

ألا ترون أن هذا هو الانشغال الذي طرح من خلال سؤالي، وقلت إنه يجب الاهتمام الكبير بهذا القطاع؟ لأن اليوم إذا قلت 205 ثم وجدناها 300 أو 400 فهذا جيد! لكن أن يتقلص العدد فهذا يجعلنا - بكل صراحة - نتخوف على هذا القطاع، لأننا نرى أنه قطاع المستقبل، ولا يخفى عليكم أن هناك دولا تعيش من السياحة، هناك عدة دول نعم! ولماذا نحن لا نستطيع أن نكون كذلك؟! وشكرا للسيدة الوزيرة وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة: شكرا سيدي الرئيس. فيما يتعلق بهذا المستثمر في سيدي بلعباس، نطلب منه أن يوجه لنا شكاية. أنا شخصيا لم تصلني أية شكاية، وأؤكد لك أن

مثل المخطط الوطني لتطوير السياحة الذي تم وضعه على مدى 2030، لأن فعل الاستثمار يتطلب وقتا، كالبناء يتطلب وقتا وليس اليوم نقرر وغدا المنطقة كلها تتغير! وهذه هي السياسة التي تتبعها الدولة الجزائرية منذ 2011، حيث انطلقت ديناميكية كبيرة للاستثمار في القطاع، إذ نسجل حاليا أكثر من 800 مشروع مصادق عليه و400 انطلاقة فعلية في الميدان، وترتب على ذلك خلق مناصب شغل، سواء بالنسبة للسياحة أو للصناعة التقليدية، حيث يوظف قطاعنا أكثر من 1.200.000 نسمة، علما أن الأعداد تضاعفت منذ 2008 إلى يومنا هذا، وهذا يدل على نجاعة السياسة المرسومة من طرف الحكومة الجزائرية، تطبيقا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية وشكرا سيدي الرئيس .

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة، ولنظيرتها في الحكومة وللسيد الوزير، الذين أجابوا في هذه الجلسة على الأسئلة الشفوية التي تم طرحها من قبل السيدات والسادة أعضاء المجلس .
للجميع أقول شكرا والجلسة مرفوعة .

رفعت الجلسة في منتصف النهار
والدقيقة الخامسة عشرة

محضر الجلسة العلنية السادسة والعشرين

المنعقدة يوم الخميس 8 ربيع الثاني 1436

الموافق 29 جانفي 2015

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الأشغال العمومية؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير الرياضة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة

والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا التالي نصه:

معالي الوزير،

عاشت ولاية بشار ومنطقة الساورة في بداية شهر ديسمبر 2014، تساقطا كثيفا للأمطار، مما تسبب في عدة فيضانات على مستوى الولاية، أدى إلى عزل عدة دوائر وبلديات بكاملها لعدة أيام.

وأدت هذه الفيضانات والأمطار لقطع الطرقات الوطنية والبلدية وانهيار وإتلاف عدة جسور، منها ما تم إنشاؤها حديثا.

ومن جراء هذه الفيضانات ظهر قطاع الأشغال العمومية على مستوى الولاية في وضعية سيئة للغاية، لم يقاوم تلك الظروف، مما أثر سلبا على وضعية المواطنين، بسبب عدم احترام مقاييس العمل لهاته الجسور والطرقات، مما كلف خسائر باهظة على حساب ميزانية الدولة أثناء التساقطات الأخيرة.

معالي الوزير،

كيف كان تقييمكم لقطاع الأشغال العمومية أثناء تلك الفيضانات على مستوى ولاية بشار؟

ألم يحن الوقت لإنشاء وإنجاز جسور وطرقات، طبقا للمقاييس المعروفة دوليا، حتى نتجنب الخسائر مستقبلا عند حدوث مثل هذه الظروف؟

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة الاستماع إلى أسئلة أعضاء مجلس الأمة الشفوية، وردود السادة الوزراء المكلفين بالقطاعات المعنية عليها.

ومن دون إطالة، أحيل الكلمة إلى السيد حسني سعدي، وسؤاله الشفوي المتعلق بالأشغال العمومية.

السيد حسني سعدي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة،

السادة الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إلى السيد معالي وزير الأشغال العمومية:

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68

و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08

مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني

ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد سعدي؛ الكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية، للرد على السؤال.

السيد وزير الأشغال العمومية: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الأعضاء،

إخواني الوزراء،

أيها الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، نشكر الأخ على التساؤلات وعلى اهتمامه بالقطاع، وهذا يزيدنا فخرا وقوة للاطلاع على كل المشاكل عبر التراب الوطني، فيما يخص ميدان قطاع الأشغال العمومية.

الفيضانات التي مست نواحي بشار، ليس لأول مرة، ولكن أولا نقول: الحمد لله والشكر لله أن في هذه المرة لم يكن فيها ضياع لأشخاص.

الفيضانات التي كانت قبلها ضيعنا من جرائها أبناءنا، ولكن الحقيقة أنه فيما يخص الدراسات، كانت الأشغال التي انطلقت دون دراسة، لم تأخذ من دروس الماضي.

هذه المرة خرج المهندسون والمسؤولون عن القطاع في الوزارة للميدان وأيضا بحضور كل المسؤولين المعنيين بالأمر، وعلى رأسهم السيد والي ولاية بشار، كان فيه اطلاع على كل ما جرى، وهذا باتصال معي شخصيا، فوجدنا أن أودية كثيرة بما فيها وادي بشار، وادي زلفانة، وادي الساور، وادي فير وأيضا وادي الناموس تكبدت خسائر كبيرة.

كانت فيه دراسة، في ذلك الوقت، بعد الفيضانات وأسفرت عما يقارب 4 ملايين دج، اطلعنا على الأمور، فيه دراسات لكن قبل أن نتكلم عن الإنجاز الذي سننطلق فيه، هناك دراسات عن الأودية، وأنا أعرفها شخصيا، واحدا بواحد، ولكن هناك دراسة سننطلق فيها لكي ننهي نهائيا مشاكل الفيضانات ولو أن قوة المولى لا أقدر عليها لا أنا ولا غيري!

في هذا الجانب، اطلعنا على الطرقات الوطنية، الطريق الوطني رقم 6، رقم 6ب، رقم 50، رقم 110، وأيضا الطرقات

الولائية وهي الطريق الولائي رقم 3، الطريق الولائي رقم 4، الطريق الولائي رقم 9، الطريق الولائي رقم 11، الطريق الولائي رقم 12، والطريق الولائي رقم 13، كلها متضررة من الفيضانات التي على إثرها اتخذنا إجراءات، وخصصنا أموالا بعد الدراسة وموافقة معالي الوزير الأول التي تقدر بـ 3.922 دج، وفيما يخص الطرق الوطنية 3.128 ملايين دج.

فيما يخص الطرق الولائية 214 مليون دج، وفيما يخص الطرق البلدية 580 مليون دج. هذه الأموال المخصصة والأشغال ستنتقل في أقرب وقت، ولكن كل هذا بالمتابعة والدراسة التي - إن شاء الله - ستنقص أو تنهي تماما المشاكل التي تعاني منها ولاية بشار؛ وبهذه المناسبة أقول لكم لا يوجد شيء يخيفني أكثر من الفيضانات، وخاصة أنني عشت فيضانات باب الوادي وقد أخذنا الدروس من السابق وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد حسني سعدي هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد حسني سعدي: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر معالي الوزير على الرد بخصوص سؤالي، ولكن كما يعلم الجميع، أن الدولة لم تبخل بتخصيص أموال للطرقات أو الجسور والأغلفة المالية، ولكن أين يكمن المشكل؟ المشكل نعتقد أنه عندما تصل الأموال للولاية فإن التأخير في الولاية من مدراء ومسؤولي الولاية لا يعملون حسب المعايير، قبل 2008 حدثت فيضانات في ولاية بشار، الدولة تكفلت - حقيقة - وللأمانة فقد أعطت كل الوسائل وكل الإمكانيات للولاية لكي تنهض وتنجز الإنجازات والهيكل حتى تقاوم مستقبلا تلك الظروف التي مرت عليها، ولكن للأسف وقعت نفس الغلطة.

الدراسات ليست في المستوى، المقاولات ليست في المستوى، الإنجاز كذلك ليس في المستوى، وهذا ما سبب أو أظهر القطاع في أسوأ حالته، لأن القطاع حين يعمل حسب المعايير ويكون في المستوى يعطي الوجه الحقيقي للبلد، لأنه يعتبر من الهياكل القاعدية للولاية، ولكن للأسف ظهر في وضعية سيئة للغاية، وهناك بعض الجسور في الناحية - العوام يفهمونها - جسر في وادي كبير ينجز على طريقة القنوات، نعرف أن الأودية

السيد الوزير: شكرا؛ في الحقيقة كنت قد قلت إننا لم نأخذ دروسا من الماضي ولم تكن كافية. زيادة على ذلك، هناك أمور لم نطلع عليها في بشار ولكن في الزيارة الأخيرة اطلعت على جسور إيقلي التي بقيت معزولة لادخول إليها ولا خروج منها. الجسور التي نسيناها في الدراسات، الأودية الخمسة التي تفيض في كل سنة ليست بها جسور. نحن قلنا في هذا الجانب، إننا اتخذنا كل الاحتياطات الكافية في الدراسات لكي نقلص ما بوسعنا أن نقلصه في كل النقاط السوداء، ولكن هناك شيء، فالقوة الإلهية التي كنت قد تكلمت عنها، لا أقدر عليها لا أنا ولا غيري. فيما يخص الفيضانات أو الزلازل، هذه قوة إلهية، نعم نأخذ الاحتياطات، فكل ما ذكرته أنت فيه حقائق، ولا بد أن نأخذها بعين الاعتبار، وإن شاء الله في أقرب وقت ستكون الحلول موجودة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ونبقى دائما في نفس القطاع وأحيل الكلمة إلى السيد بشير داود الذي ينوب عن زميله السيد بوزيد بدعيمة لقراءة مضمون السؤال.

السيد بشير داود (نيابة عن السيد بوزيد بدعيمة):
شكرا للسيد الرئيس.
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يشرفني، طبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي،
ونياحة عن زميلي، عضو مجلس الأمة، السيد بوزيد بدعيمة،
أن أتوجه إلى السيد وزير الأشغال العمومية بالسؤال
الشفوي التالي نصه:
- إن شطر الطريق الوطني رقم 75، الرابط بين باتنة
وسطيف، انطلقت أشغال ازدواجيته سنة 2009، على
مسافة 60 كلم خاصة بولاية باتنة.
- الأشغال لم تكتمل به بعد، رغم مضي أكثر من 05
سنوات على بداية الأشغال.
- نوعية الأشغال رديئة جدا، مما تسبب في اهتراء الطريق

في الولاية أو في الصحراء تمتلئ بأدوات وأشياء صلبة
كالأشجار، فمن الطبيعي أن تغلق تلك القنوات.
فالوادي حين لا يجد طريقه، يتخذ جوانب ذلك الجسر
ويجري الماء من هناك، هذه ملاحظة بسيطة، بنى جسورا
بالملايين ولا ننشئ (Gabionnage) (صناديق حديدية
تكون مملوءة بالرمل أو الحجارة) كي نحميها ونستطيع
التحكم في الوادي.

بنى الجسر بأمطار كبيرة ولا نحمي من الجوانب.
إطلعنا على جسور فوجدناها معلقة، تأكلت جوانبها
بسبب الوادي، فلا يستفاد منها.
وعوض أن نقوم بتقنية بسيطة وبأموال بسيطة لنحمي
ذلك الجسر، نخسر أموالا دون فائدة، الإنجاز لا يحتاج إلى
تقنية كبيرة، أو إلى فهم كبير، ولا يحتاج إلى دراسة كبيرة.
أنا أظن أن المهندسين أغلبهم متخصص في
الهندسة المدنية، وهذه العملية تحتاج إلى مهندسين في
الأشغال العمومية، الذين على علم بعلم الأودية وقنوات
الأودية، وقوتها واتجاهاتها، حتى تبقى الجسور ثابتة ومتمينة.
وكذلك الطرقات التي أنجزت في أودية وكل سنة
أو سنتين يجرفها الوادي فيفسدها، وتعاد الأشغال بها،
مثلا طريق كسيسو بالعبادلة (4 كلم) تتواجد على وادي،
وترميم 1 كلم يقدر بمليار وكل عامين نخسر 4 ملايين، لماذا
هذا التبذير؟

أين هي الدراسة؟ أين هو الإنجاز؟ أين هم المهندسون؟
أين المدراء؟ ألا يفهمون؟! مواطنون بسطاء يعلقون على
هذه الأمور بكل جدارة ولكن مهندسا أو مديرا لا يستطيع
أن يكتشف ذلك!

أنا أظن أنه يجب أن تكون فيه إعادة نظر، معالي الوزير،
ونحن نقدر الدولة ونشكر فخامة رئيس الجمهورية على
اهتمامه وعنايته الخاصة بالجنوب في كل مرة، والدليل
على ذلك أنه في المؤتمر الأخير أعطى أهمية وأولوية كبيرة
للجنوب، وما على الوزارة إلا أنه تتابع مشاريعها على
المستوى المحلي والمستوى الولائي، وشكرا معالي الوزير
والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعدي؛ الكلمة
للسيد الوزير.

قبل استغلالها.

ماهي أسباب هذا التعطيل ورداءة الإنجاز رغم توفر
الإمكانيات المالية لذلك؟

لقد أعطى السيد الوزير الأول إشارة الانطلاق في تجسيد
مشروع ربط ولاية باتنة بالطريق السيار شرق - غرب على
مسافة 62 كلم، إشارة الانطلاق في الأشغال كانت منذ
حوالي ثمانية أشهر، لكن - وبالأسف - الأمر لم يتعد
بروتوكول إشارة الانطلاق وانتهى الأمر، مباشرة بعد مغادرة
الوزير الأول.

ماهي أسباب عدم مباشرة الأشغال رغم أهمية هذا
المدخل الذي يخص معظم الولايات الشرقية ويربطها
بالولايات الجنوبية الشرقية؟
شكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بشير داود؛ الكلمة للسيد
وزير الأشغال العمومية.

السيد وزير الأشغال العمومية: شكرا مرة أخرى؛
السلام عليكم.

فيما يخص الأسئلة، أشكر الأخ العضو على تساؤلاته،
وأبدأ بالسؤال الأول والذي يهم 92 كلم من الطريق
الوطني رقم 75.

فيما يخص الطريق رقم 75، هناك 30 كلم في ولاية
باتنة، و62 كلم في ولاية سطيف.

فيما يخص 30 كلم انتهت بها الأشغال، ولم يبق منها
سوى 12 كلم وهذه أوقفتها الثلوج والأمطار، ولكن نهايتها
سوف تكون - إن شاء الله - قبل 15 من الشهر المقبل.

أشغال 30 كلم، هي متواصلة، هناك فاصل إسمنتي
والذي هو نيو جيرزي، هو في الإنجاز ولم يبق إلا القليل
وتصبح الطريق عملية في أقرب وقت.

زيادة على هذا فيما يخص باتنة، فإن الطريق أنجز وهو
قيد الاستعمال ولكن من الصعب أن ننجز طريقا ونستعمله
وبجانبه طريق جديد في الإنجاز.

لهذا أقول إنه من جهة 30 كلم لا توجد مشاكل، أما فيما
يخص 62 كلم، التي تخص ولاية سطيف هناك 4 شركات
وطنية التي تكفلت بالمشروع بأكمله، بعض الشركات
كانت عندها مشاكل، وقد تم حل كل المشاكل فيما يخص

الشركات المتخصصة في هذا المشروع.

وفي الوقت الحالي، هناك شركة وصلت إلى 74٪، وشركة
أخرى، «ألتروا» وصلت إلى 57٪ وكانت في إضراب
دام كثيرا وكثيرا جدا، وفي الوقت الحالي، هناك شركة
وصلت إلى 74٪، وكنا قد قلصنا من برنامجها عبر التراب
الوطني، لأنها تعمل عبر التراب الوطني، وأنقصنا لها لكي
تقوم بواجبها في المشاريع التي أسندت إليها، كان فيه إنجاز
لا بأس به وبلغ 50٪ وهو الآن في حدود 57٪ وآخر الأجل
التي حددت لها لا يتجاوز 15 أبريل لهذه السنة.

فيما يخص شركة «سوناطرو» كلنا نعرفها وخلقنا لنا
مشاكل كثيرة، ولكن في الوقت الحالي هناك إنجاز لا بأس
به، الوتيرة تحسنت، الأشغال بلغت 40٪ وإن شاء الله في
نفس الوقت المحدد سيسلم لنا هذا الطريق، أما الشركة
الرابعة فهي (BTR، Sud Est de Batna) فقد بلغت أشغالها
65٪ وإن شاء الله في أقرب وقت تكون في الموعد لإنهاء
المشروع في 15 أبريل 2015.

فيما يخص السؤال الثاني والمتمثل في الطريق الذي
يربط باتنة مع الطريق السيار شرق-غرب، كلنا يعلم أننا
لما ننتقل في مشروع مثل هذا لا بد من دراسات وهناك
شركات انطلقت في الميدان وأنشأت أيضا مواقع لإقامة
العمال (Base vie)؛ شق الطريق أنجز على مسافة 19 كلم
في الوقت الحالي، وذلك بعد زيارة معالي الوزير الأول،
صحيح كانت قد توقفت الشركات لعدم وجود دراسات،
لا أقول لم تكن هناك دراسات، بل كانت دراسات وكانت
هناك (PS.PD) ولكن كان لا بد أن تتبع بدراسة مشروع
التنفيذ في هذا النطاق، عندنا شركات ثلاث كلها جزائرية،
منها شركة وطنية وشركتان خاصتان، وفي الوقت الحالي تم
فتح الطريق ولم يبق إلا 1 كلم، وكلكم تعلمون أن هناك
أراضي للخواص وهناك مشاكل مطروحة في الميدان، لكن
نطمئن الجميع بأن هذا الطريق سينجز في الوقت المطلوب.

فيما يخص الشطر الثاني فقد تغير، ويمتد نحو محول
العلمة، ولكن غيرنا وجهته وسينتهي في شلغوم العيد.

كان من اللازم أن نعيد جميع الدراسات وهذه
الدراسات انتهت، الموافقة موجودة وبقي لنا أن نخصص
الشركات التي تنطلق في المشروع وإن شاء الله ستنتقل فيه
في أقرب وقت وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد بشير إذا كنت تريد التعقيب، الكلمة لك.

السيد بشير داود: شكرا سيدي الرئيس؛ حتى وإن كنت أنوب عن زميلي في طرح السؤال، فإن لدي بعض الملاحظات من طرفه هو شخصيا، صاحب السؤال، وأيضا طبيعة السؤال وطبيعة الجواب، تجعلني أعطي بعض الملاحظات التي تتعلق بإنجاز مشاريعنا في كل القطاعات وليس في قطاع الأشغال العمومية، مثل ما جاء في مداخلة زميلي من بشار.

لازالت - للأسف الشديد - مشاريعنا تعرف عيوباً كبيرة جدا في الإنجاز.

هناك بطبيعة الحال نقص في مقاولات الإنجاز ولكن المسؤولية تتحملها أيضا أجهزة الرقابة، من مكاتب دراسات وموارد بشرية، في كثير من الأحيان لا نراقب الإنجاز ولا نحافظ على الإنجاز وفق المعايير، إما لنقص في التأطير البشري أو - أحيانا - لتواطؤ بعض أعوان الرقابة مع مقاولات الإنجاز.

هذه ملاحظة عامة في كل قطاعاتنا، دون استثناء، قد يكون - السيد الرئيس - جواب معالي الوزير فيما يخص ربط الطريق السيار شرق - غرب مقنعا جدا، أولا لأنه ليس لدينا وقت كثير، لكن لا نختلف جميعا أن منطقة باتنة والولايات المجاورة لها اليوم منطقة كبيرة، فيها عدد سكان كبير، حركة المرور كبيرة جدا، مما يدعو إلى القول إن ازدواجية الطريق الأول أخذت وقتا كثيرا، 5 سنوات وهذا كثير! وأنا شخصيا مشيت في هذا الطريق ورأيت، الإنجاز - سيدي الرئيس - فيه عيوب الآن، يعني قبل أن نستعمله، وحتى الأحوال الجوية تفسد - أحيانا - الأشغال التي قمنا بها، مما يتطلب عناية أكثر وتحكما أكثر في الدراسة وفي الإنجاز وفي الرقابة وفي احترام آجال الإنجاز، وربما هذا ما جعل الأخ عضو مجلس الأمة، السيد بوزيد بدعيدة، يكلفني بطلب معالي الوزير بمتابعة خاصة لهذا المشروع، وحتى وإن تعلق الأمر بفتح تحقيق في الإنجاز، لأنه مدة 5 سنوات وطبيعة الأشغال التي أنجزت، تضع علامة استفهام كبيرة في مدى التحكم في إنجاز هذا الشطر الهام، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بشير داود؛ السيد الوزير

تفضل.

السيد الوزير: شكرا؛ فيما يخص الملاحظات، أنا أوافقك الرأي فيما يخص مكاتب الدراسات وأيضا الرقابة. كان هناك نقص، ليس فيما يخص مكاتب الدراسات الجزائرية فحسب، ولكن حتى من مكاتب الدراسات الأجنبية.

في الوقت الحالي، كل المشاريع، تتابع من طرف الوزارة، طلبت من جميع الولاية متابعة المشاريع التي عندهم وطلبت من مدراء الولايات كذلك أن يتابعوا المشاريع.

كل المشاريع التي كانت تابعة للطريق السيار شرق-غرب لم يكن يتابعها المدراء الولائيون، بينما في الوقت الحالي إذا وجد مشكل ما في الطريق، فالذي سيدفع الثمن هو مدير الأشغال العمومية.

لهذا أنشأنا فروعاً لتتابع كل المشاريع من جهة الوزارة، من جهة الولاية وأيضا من جهة مديرية الأشغال للولاية المعنية.

لهذا نقول إن هذا المشكل انتهينا منه، بقي لنا أن نتابع المشاكل التابعة للشركات، ولاسيما الشركات الوطنية، فما يعطلنا كثيرا في المشاريع هو الشركات الوطنية، وإنما بصدد حل مشاكلها واحدة بواحدة، ونتابعها واحدة بواحدة ونقوم حتى بالعمل المنوط بها.

لهذا نقول بأن هناك تحسن عبر التراب الوطني، وكل ما جئتم به أخذناه بعين الاعتبار، وأنتم مشكورون عليه، وسنعمل ما باستطاعتنا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع السكن والعمران والمدينة، والكلمة للسيد عبد الكريم سليمان.

السيد عبد الكريم سليمان: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وجرت العادة أنه كلما جسدنا مشروعا سكنيا في ولاية من الولايات، مثلما كان الأمر في البلدية بالنسبة للأربعاء، ونظرا لاحتياجات البلدية التي جسد فيها مشروع ولاية أخرى، جرى العرف - والأمر ليست مقننة ولكنها بصفة عرفية - أن نترك دائما نسبة مئوية للسكان المحليين للبلدية التي كانت هي الوعاء العقاري لهذا المشروع.

النسبة المئوية تتراوح ما بين 20٪ و30٪ حسب عدد السكنات وأهمية عدد السكنات.

إذا أخذنا سكنات البلدية، كانت تقدر تقريبا بـ 4500 سكن في الأربعاء، معدل ما خصص للبلدية كان بنسبة 30٪، لأن الطلب كان في الأربعاء التي هي بدورها تعاني من السكن الهش والسكن القصديري؛ ولذا أطمئن الأخ العضو أن فيه عرفا حاليا متعارف عليه بين الولاية وعلى مستوى وزارة السكن أننا كلما استحوذنا على جزء من الوعاء العقاري لولاية ما لتلبية حاجيات سكان ولاية أخرى، جرت العادة أننا نترك نسبة مئوية، ويصعب عليّ في هذه الجلسة التصريح بالعدد تحديدا، ولكن النسبة المئوية موجودة وتتراوح ما بين 20٪ إلى 30٪ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود للسيد عبد الكريم سليمان هل من أسئلة؟ الكلمة لك.

السيد عبد الكريم سليمان: شكرا سيدي الرئيس، وشكرا سيدي الوزير على هذه الإجابة. سيدي الوزير،

نحن نثمن ما تقوم الدولة من بذل مجهودات جبارة، لتجسيد برنامج رئيس الجمهورية، بالنسبة للسكن على أرض الواقع، هذا بصفة عامة، وبصفة خاصة ما تقوم به الحكومة في إعادة إسكان مواطني العاصمة في سكنات لائقة.

إلا أنني - سيدي الوزير - حسبما سمعت من ردمكم أن النسبة المئوية هي من 20٪ إلى 30٪، فإنني أرى أن هذه النسبة غير كافية.

لا أستطيع أن أقول غير كافية وأسكت سيدي الوزير، لأن ما دفعني وحفزني على طرح هذا السؤال، أولا هو برنامج رئيس الجمهورية، الذي يحمل مشاريع كثيرة، وكذلك تساؤلات المواطنين في هذه الولاية، وبصفة أخص

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم - سيدي الوزير - سؤالاً شفويا التالي نصه:

معالي الوزير،

تعرف الجزائر العاصمة حركة غير مسبوقة في إعادة إسكان مواطنيها في سكنات لائقة وذلك تطبيقا لبرنامج رئيس الجمهورية في القضاء على السكن الهش؛ ويعرف هذا الترحيل امتدادا إلى ولايات مجاورة، منها ولاية بومرداس، وهذا راجع إلى عدم توفر العقار المناسب في الجزائر العاصمة.

وفي هذا المضمون، يقوم ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) لبلدية الدار البيضاء، ببناء حوالي 1600 مسكن في بلدية سي مصطفى، دائرة يسر، ولاية بومرداس، وسيكون توزيعها عن قريب.

السؤال هو:

فهل للبلدية أو الدائرة المجسد على ترابها هذا المشروع حصة فيه؟

وإذا كان لها ذلك، فكم هو عدد السكنات؟

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم سليمان؛ والكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران والمدينة.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس الموقر،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في الحقيقة تساؤل الأخ عضو مجلس الأمة في محله، ويحتاج ربما إلى شرح بسيط بالنسبة للعقار في بومرداس أو في تيبازة أو في البلدية، ونظرا لكثرة إنجاز السكن في كل المنطقة وتعدد الطلب جعلنا نعتبر الولايات الأربع: العاصمة تيبازة، البلدية وبومرداس أنها تشكل وعاء عقاريا واحدا.

للقضاء على البناء الهش والبناء القصري، بما فيها الأحواش، سواء العاصمة أو البلدية أو.. لو كانت المسافة مثلا 400 كلم، ولكن 50 كلم بين سي مصطفى والدار البيضاء، هي مسافة لا تشعر أنك خرجت من العاصمة ودخلت بومرداس.

إذن، التقارب الجغرافي للولايات الأربع، جعلنا نعتبر أن الوعاء العقاري واحد، وأطمئن الأخ المحترم أن بومرداس هي الشغل الشاغل لرئيس الجمهورية أو الحكومة أو وزارة السكن.

ومهما كانت طلبات بومرداس، ستلبي، نظرا للمأساة التي عاشتها، وإذا سمحت فلتفضل فيما بعد عندي أو أبعث لك برسالة فيها كل برنامج بومرداس.

آخر الشاليهات المتبقية هي 12000 وقد سجلت العملية منذ 7 أو 8 أشهر تقريبا وأنا شخصا من أمضيت القرار، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ونبقى دائما في قطاع السكن والسؤال للسيد عمار طيب.

السيد عمار طيب: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

معالي السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى معالي وزير السكن والعمارة والمدينة.

على الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة للقضاء على أزمة السكن، إلا أن الطلبات لازالت متزايدة، علما أن الصيغة الجديدة في إطار برنامج «عدل»، كشفت عن قدرة الدولة على القضاء على هذه الأزمة، خاصة في ظل الاعتماد على البطاقة الوطنية، لوضع حد للاستفادات المتكررة؛ وفي هذا الإطار كان بإمكان رفع العراقيل عن تسوية وضعية السكنات التي تمت الاستفادة منها عن طريق التنازلات المتكررة أن تقصي عددا كبيرا من الحاصلين على السكنات بهذه الطريقة؛ وبالتالي التقليل من الطلبات المتزايدة على السكن، علما أن دواوين الترقية والتسيير العقاري سبق لها

مواطني دائرة يسر، في تساؤلهم أين نحن من هذا البرنامج؟ معالي الوزير، أريد أن أنبه لتنبه صغير، في ردكم تكلمت عن ولاية البلدية وعن ولاية تيبازة وولاية بومرداس كذلك.

حسب ظني، أنا لا أستطيع أن أصنف ولاية بومرداس مع ولايتي البلدية وتيبازة - مع احتراماتي لكل هذه الولايات - فما أريد قوله هو أن ولاية بومرداس مازالت منكوبة من الزلزال الماضي، سيدي الوزير، ومازال أكثر من 10 آلاف أسرة تسكن شاليهات!

سيدي الوزير،

مازال الناس يسكنون الأحواش!

سيدي الوزير،

مازال الناس يسكنون في أحياء العهد الاستعماري، في هذه الدائرة! دائرة يسر.

بما جعلني أقول لكم - ومع احتراماتي لكم وجميع الحضور - إن 20% أو 30% غير كافية. الشيء الذي نطلبه اليوم هو رفع هذه النسبة لسبب واحد هو أن بومرداس مازالت محرومة، وبودنا أن نضمد الجراح بصفة نهائية وذلك برفع هاته النسبة.

أريد أن أوضح أمرا آخر - سيدي الوزير - خارج عن هذا ولكن لن أتعلم فيه.

بودي يوم الترحيل ألا نرى أناسا يكون بدموع الفرحة وأناسا آخرين يكون بدموع القنابل المسيلة للدموع، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم سليمان؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس.

أستسمح الأخ، فأنا لا أشركه في التشاؤم، لأن بومرداس تتمتع بعناية خاصة من طرف الدولة، وليت الأرقام المتعلقة بولاية بومرداس معي؛ تكلمت عن الشاليهات! ما أنجزناه في بومرداس بعد الزلزال لا يحصى لقد أمضيت شخصا منذ 7 أو 8 أشهر قرارا يتعلق بـ 12000 سكن، سلمت لولاية بومرداس لتعويض الشاليهات.

برنامج بومرداس على حدة وبرنامج العاصمة على حدة، وأحواش بومرداس مبرمجة، كل ولاية عندها برنامجها

وأن فتحت عملية التسوية في فترة سابقة مقابل دفع مبالغ مالية، مما سمح لها بتحسين وضعيتها المالية، علما أن هذه التنازلات أصبحت في الوقت الحالي تشكل صورة للبيع المخفي.

فما هي الإجراءات التي ترى الوزارة اتخاذها لتسوية وضعية السكنات المشغولة عن طريق التنازل، خاصة وأنها أصبحت تثير نزاعات خطيرة نظرا لتعدد المتنازلين؟ شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار طيب؛ الكلمة الآن للسيد وزير للسكن والعمران والمدينة.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا للسيد العضو الموقر؛

في الحقيقة السؤال الذي طرحه أو الاقتراح الذي اقترحه هو موضوع الساعة، في كل المحافل، وسبق أن طرح في المجلس الشعبي الوطني الأسبوع الماضي نفس السؤال، ونفس السؤال يطرح كلما كانت فيه مناسبة للحوار بين الصحافة والمنتخبين المحليين.

المشكل بسيط من جهة ومعقد من جهة أخرى.

القضية ليست قضية تسوية، القضية تحمل في طياتها أمورا أخلاقية.

الإنسان الذي يستفيد من سكن اجتماعي لأنه معوز، وقدم ملفا يبرهن عوزه ولم يسكنه وتنازل عنه، هنا نطرح أسئلة؟!

هاته الأمور كانت قبل إنشاء البطاقة، هاته الأمور لن تكون مستقبلا، فالمستفيد مرة لا يمكنه أن يأخذ مرة ثانية، ورأيتم آثار البطاقة، بالنسبة لناس - مع الأسف - وتأسف اليوم أن فيه ناسا، رغم إرادة الدولة وتجنيد المنتخبين المحليين وغيرهم لحل هذه الأزمة مازال هناك من يملك «فيلا» من 3 طوابق ويسجل نفسه كمعوز ومحتاج لسكن اجتماعي!! هذه التصرفات لو نسمح بها من أجل التسوية أو من أجل المال ربما تصبح سابقة!

قال: بع وسوف يأتي وقت يأتي تصلح فيه الدولة الشؤون؛ المهم أن الموضوع شائك، والعدد كبير، لو أعطيك العدد الموجود حاليا لسكنات مشغولة من غير أول مستفيد

منها، نعتبر أنه بنسبة 20٪، والعملية تعرقل بيع السكنات، لأننا وضعناها للبيع، هناك 171 ألف سكن اجتماعي من 1983 إلى غاية جانفي 2004 مطروحة للبيع لسكانها وبأسعار رمزية، ولكن يبدو أن الساكن ليس هو أول مستفيد، أنا أعطيت تعليمات بأمر من السيد الوزير الأول، تعليمات لجميع الدواوين حتى يقوموا بحملة رقابة «عمارة بعمارة»، من يشغل مسكنه؟ من سلم بيته لشخص آخر لسبب أو لآخر؟

لأنه لو نفتح قوسا، أنتم تعرفوني، أنا صريح وليس لدي ما أخفيه، الإنسان الذي يذهب إلى الموثق ويقول إنني مدين لفلان بـ 100 مليون وإذا لم أدفع سيستحوذ على المنزل، هذه الأمور لا توثق، لأنك إذا أردت أن ترهن منزل فيجب أن يكون ملكا لك، هذا المنزل ملك للدولة ولا تستطيع أن ترهنه أنت كشخص، ليس لديك دليل على ملكيته، الأمور معقدة، نحن نعمل، وإن شاء الله تتم الإحصاء ونحدد العدد الذي وصلنا إليه والحالات الموجودة وربما تكون بعض الحالات قابلة أن تصلح، الإنسان الذي غادر ربما البلاد أو ذهب إلى الريف ورجع للفلاحة وسلمها لابنه أو سلمها لأخيه فهذه الحالات فيها نظر.

هناك حالات أخرى تدرس من طرف الحكومة ويكون القرار فيها للحكومة وليس قرار وزير السكن أو الأجهزة التابعة لوزارة السكن.

بالإضافة إلى الثغرة التي أوجدوها في البطاقة وهو أن السيد الساكن اشترى بطريقة غير قانونية واليوم هو مسجل عندنا كإنسان مؤهل للسكن الاجتماعي، يعني ضيعنا المنزل، والسيد ليس ضمن البطاقة! وبالتالي نحن بصدد إيجاد حل لهذه الحالات، قلت لك إن الموضوع شائك «فيه وعليه».

المهم - إن شاء الله - سنجد حلا وأعتقد أنه من الآن إلى نهاية هذا الثلاثي وبداية الثلاثي الثاني لسنة 2015، نكون قد فصلنا في الموضوع وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد عمار طيب هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد عمار طيب: شكرا سيدي الرئيس؛ الشكر موصول كذلك لمعالي وزير السكن على الإجابة وأتمنى

52 ديوانا للترقية والتسيير العقاري للتكفل والإنجاز بكل العمليات الخاصة بالسكن الاجتماعي.

سيدي الوزير،

السؤال المطروح: لماذا لا تبرمج أو تنصب وكالات متخصصة لهذا النوع من السكن في جميع الولايات، للتكفل بتوزيع هذا النوع من السكنات، أو على الأقل وكالات جهوية للتسيير الجيد في عملية التوزيع ومتابعة المشاريع؟

تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد خثير؛ الكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة لكي يقدم رده على السؤال.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم.

الجواب يكون بسيطا، لكون التساؤل أو السؤال جاء ربما متأخرا قليلا، لأن هناك مرسوما يحدد التنظيم الجديد للوكالة الوطنية لتطوير السكن.

حقيقة انطلق في 2001، 2002 برنامج 22 ألف، ثم توسع إلى 55 ألف وتوقف.

أعيد انطلاق البرنامج في 2012 ببرنامج إضافي لـ 230 ألف، والتي هي في طور الإنجاز، واليوم نظرا للطلب وبالأخص طالبي السكن «عدل» (2013) عدد الطلبات المقبولة من ناحية الإمكانيات المادية لطالبي السكن بلغ ما يقارب 420 ألف على مستوى التراب الوطني. بالطبع لما نحسب - كما تفضلت به - 230 ألف + 400 ألف - تقريبا - التي تسجل في الخماسي الحالي، تصبح مؤسسة «عدل» من أكبر المرقين على مستوى البحر الأبيض المتوسط، إذا استثنينا الولايات المتحدة يكون ربما هو أكبر مؤسسة للسكن.

«لا يكلف الله نفسا إلا وسعها»، «ربنا لا تحملنا ما لا طاقة لنا به» وعلى هذا الأساس، فمنذ 8 أو 9 أشهر، في انتظار الخماسي الآتي لنسجل ما هو إضافي ويلبي كل الطلبات المطروحة، اتخذنا قرارا ووافق عليه السيد رئيس الحكومة ومر عبر مختلف المستويات وأمضي ونشر في الجريدة الرسمية مؤخرا.

التنظيم الجديد يكون بإضافة للمديرية العامة لوكالة

كذلك من السيد الوزير الإسراع في إنجاز السكنات وكذلك الإسراع في الصيغة القديمة، الجديدة، وهي توزيع القطع الأرضية في المناطق الداخلية التي تتوفر على وعاء عقاري، وذلك للتخفيف من هذه الأزمة، وشكرا.

السيد الرئيس: أظن أن السيد الوزير يشاطرك نفس الأمل، ونبقى في قطاع السكن والعمران، والكلمة للسيد محمد خثير، الذي ينوب عن زميله السيد عبد القادر زروقي.

السيد محمد خثير (نيابة عن السيد عبد القادر زروقي): بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الموضوع: سؤال شفوي إلى السيد معالي وزير السكن والعمران والمدينة، سأقرؤه نيابة عن زميلي، الأستاذ عبد القادر زروقي.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

إن الدولة تبذل قصارى جهدها وتصرف أموالا كبيرة في إطار السكن، لخدمة المواطن وتسخير حياة رغيدة له، تحت لواء برنامج فخامة رئيس الجمهورية، فبرنامج يلي برنامجا في هذا المجال، من أجل حل أزمة السكن، ومن بين أنواع هذه الصيغ: برنامج الوكالة الوطنية لتطوير السكن (AADL) يفوق 630000 سكن مقسمة إلى قسمين: الأول بـ 230 ألف والثاني 400 ألف لسنة 2015، توزع من طرف وكالة واحدة، تضم 52 بين ولاية والدوائر الإدارية المنتدبة، بحيث تقوم هذه الوكالة بتوزيع 630000 للاستفادة على مستوى القطر الجزائري، بالمقارنة مع السكن الاجتماعي، فهناك

للسيد الوزير على الشروحات المقدمة، سواء اليوم في هذه الجلسة أو البارحة، حيث كان السيد الوزير ضيفا في القناة الوطنية وتابعا الحصة وكانت -فعلا- شروحات وافية للمواطن الجزائري، فهو مشكور؛ وبالتالي فخلال الحصة ذكر معالي الوزير تحديا لسنة 2015 بالقول الصريح: إنه إلى غاية 31 ديسمبر 2015، لن يبقى مواطن جزائري ساكن في بيت قصديري؛ هذا تصريح معالي الوزير، وفعلا هذا تحد كبير، وإذا وصلنا إلى هذه النتيجة فهو نجاح كبير للحكومة، نجاح كبير للدولة الجزائرية، نجاح كبير لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ أظن بأنه لديك إضافة السيد الوزير؟ الكلمة لك.

السيد الوزير: قبل الإضافة، أشكره على الشعور الطيب، وعلى كل حال هو التزام الحكومة تحت رئاسة السيد الوزير الأول عبد المالك سلال، فيه التزامان، إما نفي بهما أو نهلك دونهما، كما يقال، أولا: ألا يبقى بيت قصديري واحد في الجزائر - إن شاء الله - في نهاية 2015، وسمحنا لأنفسنا أن تمتد المهلة ربما إلى الثلاثي الأول لسنة 2016، نظرا للتقلبات الجوية مثلما رأيتهم، أعتقد أن أول ولاية لا بد أن تقضي على البيت القصديري هي ولاية العاصمة والتي كانت أصعب ولاية في هذا المجال، في الدرجة الثانية تأتي ولاية وهران التي عندها خليط من البناء القصديري والبناء الهش، لأن ما يدخل في خانة البناء الهش هو البناء القديم، وهو موروث أبا عن جد وبالأخص في الهضاب العليا، نحن نتعامل مع هذه الوضعية - إن شاء الله - حسب طلبهم وحسب القبول، ولما يتم التفاهم معهم نهدم الحى ونعيد بناءه ونعوضهم بما ينبغي وهكذا تمشي الأمور.

البعض يقول لك هذه أرض أجدادي ولن أتخلي عنها، ساعدوني في الترميم، هنا نساعده، شرط أن السكن حين يرمم يصبح متلائما مع المحيط العمراني المتواجد به وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى السؤال الأخير المبرمج في هذه الجلسة، المتعلق بقطاع الرياضة، والكلمة للسيد صالح دراجي.

«عدل» أربع مديريات إضافية 4 مدراء جهويين وتتمتع بالاستقلالية التامة، منها التي تتكفل بالمالية ومنها بالإنتاج.. إلخ.

أما على المستوى الجهوي، فنطمع - إلى إنشاء - بعد شهر أو شهرين - ما يقارب 7 مديريات جهوية باستقلاليتها كذلك.

نحن ندرس اليوم من الناحية القانونية كيف يكون التعامل المالي بالأخص، لأن فيه التزاما للمديرية العامة وهي التي تتعامل مع الخزينة ومع الصندوق الوطني للسكن ومع البنوك، لا نستطيع أن نفرغ المسؤولية في هذا الميدان، المديرية العامة تشرف على المال، أما الإنجاز واستلام الملفات وتسليم المفاتيح إلى آخره فتكون جهوية.

بالإضافة إلى أن المديرية الجهوية تكون حسب كثافة البرامج، حتى لا تتعرض - في الظرف الحالي - إلى ضائقة مالية ومصاريف لا تقدر عليها، مديرية جهوية مثلا للعاصمة، أكيد لا بد من مديرتين جهويتين: شرق وغرب، وكذلك مديرية جهوية في الشرق الجزائري وربما اثنتان في عنابة وقسنطينة ومديرية في الغرب كذلك وبالنسبة للجنوب، أصبح شيئا طبيعيا في تنظيمنا، فورقلة بالنسبة للجنوب الشرقي وبشار بالنسبة للجنوب الغربي، هذا بالتقريب توزيع المسؤوليات على مختلف المستويات.

لا يمكن أن تضع مسؤولا جهويا في منطقة ببرنامج 20 ألف سكن، فهذا لا يفيد، البرامج التي تكون فيها كثافة تكون فيها مديرية جهوية، بالإضافة إلى مسؤولي المشاريع، يحاسب على مشروعه من البداية إلى النهاية وتنتهي مهمة المدير الجهوي باستلام الشطر الثاني وتسليم العقود... إلخ. إذن، هناك إعادة هيكلة تامة وتوزيع المسؤوليات على مختلف المستويات، وسؤالك وجيه، وحقيقة فقد شعرنا بأننا إذا بقينا على هذه الحال فإن وكالة «عدل» لا يمكنها أن تتطور في هذا الميدان، أتمنى أن أكون إن شاء الله أقنعتك بالجواب وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد محمد خثير.

السيد محمد خثير: شكرا سيدي الرئيس وشكرا لمعالي الوزير؛ ليس تعقيبا ولكن أود فقط أن أتوجه بالشكر

السيد صالح دراجي:

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 8 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالا شفويا هذا نصه:

يعتبر قطاع الرياضة جزءا لا يتجزأ في حياة المجتمع الجزائري، الذي يعد القطاع الوحيد المتمكن من تجنيد الفئات الشابة حول مشروع مجتمع، لا يمكن بناؤه دون تربية النشأة علميا ورياضيا.

وبالتالي فإن توفير المرافق الضرورية لممارسة الرياضة، يعد مطلباً أساسياً ودستوريا، بغية انتقاء الكفاءات التي قد تمثل الجزائر أحسن تمثيل في المحافل الدولية، إثر التظاهرات الرياضية، وكذلك فإن توفير هذه المرافق بإمكانها إبعاد الشباب عن المخدرات، وما شابه ذلك من أعمال تضر بصحته وصحة المجتمع على العموم.

تجدر الإشارة أن الدولة الجزائرية، وكل التوصيات والتعليمات المتكررة لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رصدت أموالا باهظة في تشييد وترميم المرافق الرياضية، لكن للأسف الشديد يعد هذا المجهود شبه غائب في أرض الواقع، لأن عدم الجدوية في متابعة المشاريع، وغياب الدراسات الفنية اللازمة وكذا النظرة المستقبلية للقطاع، أدت بكل هذه المشاريع إلى تسجيل تأخرات معتبرة، وأيضا عدم جدوى بعض المشاريع في مناطق معينة، أدى ذلك إلى صرف أموال هائلة، دون أن يستفيد منها الشباب.

فيما يخص ولاية بجاية، التي تعد قطبا رياضيا بامتياز، في مختلف الرياضات، الكرة الطائرة، كرة القدم، العدو الريفي، الملاكمة إلى غير ذلك. هذه الولاية التي يفوق عدد سكانها مليون نسمة والتي

تتكون من 52 بلدية و19 دائرة.

نجد في الميدان، انعداماً كلياً للمرافق الرياضية لهذه الفرق التي تنشط في الأقسام الوطنية الأولى.

أما فيما يخص المرافق الجوارية، يمكن أن نقول بأنها غائبة تماما في مجتمع الدوائر والبلديات، التي تأمل بناء ملاعب جوارية، ومساح ودور للشباب من أجل احتضان هذه الطاقات على جميع الأصعدة.

سيدي الوزير،

كيف تفسرون أنه رغم وجود 73 فريقا لكرة القدم (فريقان في الرابطة الوطنية المحترفة الأولى (MOB-JSMB) في هذه الولاية التي تعتبر مشتلة لمختلف الرياضات، إلا أنها لم تستفد إلا من 3 ملاعب؟

- في مجال السباحة، لم يستفد سكان ولاية بجاية، رغم وجود 120 كلم من الشواطئ، إلا من مسبح أولمبي واحد بـ 25 مترا، ومسبحين جواريين، ماهو جوابكم لهذه الوضعية سيدي الوزير؟

كنا نتمنى أن تستفيد الدوائر - على الأقل - من ملعب ومسبح وقاعة محترمة متعددة الرياضات.

كذلك سيدي الوزير،

- لماذا ألغى مشروع إنشاء معهد الرياضة البدنية لولاية بجاية؟

- لماذا لم يستفد قطاع الشباب والرياضة لولاية بجاية من مشروع بناء مقر محترم للمديرية المعنية، علما أن الأرضية موجودة؟

هذا فيما يخص ولاية بجاية، أما على المستوى الوطني - سيدي الوزير - تتفق جميعا أن عدم وجود - إلى حد الساعة - ملاعب لكرة القدم ذات المعايير الدولية، هو من أبرز سلبات كرة القدم الجزائرية، (سلبات القطاع الذي تشرفون عليه) وكما تعتبر السبب الرئيسي لإبعاد الجزائر وحرمانها من المنافسات القارية والإقليمية وهذا منذ زمن بعيد.

سيدي الوزير،

كيف تفسرون فشل قطاعكم في هذا الميدان، بعد أكثر من 50 سنة من الاستقلال؟

خاصة أن الفريق الوطني لكرة القدم قد برهن للعالم، بكل ذكاء وقوة وبراعة، تفوقه إبان المونديال وأول أمس أيضا قد أنجز نتائج جد إيجابية كما هو الحال أيضا لبعض

وإثنتان تتسعان لـ 500 مقعد في كل من تيشي ودرقينة؛ قاعات متخصصة في الجمباز، الأولى في بجاية والثانية في بلدية تيبان.

ملعب ألعاب قوى متواجد بمدينة سوق الإثنين وهو من أكبر الملاعب على المستوى الوطني.

كما تم وضع العشب الاصطناعي في 7 ملاعب بلدية، حيث تم استلام أكثر من 80٪ من هذه المشاريع، و15٪ منها في طور الإنجاز، أما 5٪ الباقية والتي تم تسجيلها في سنة 2014، فسيتم انطلاق الأشغال بها قريبا إن شاء الله. كما أنه ضمن البرنامج الخماسي (2015-2019) تم اقتراح 90 مشروعا، يتمثل في إنجاز مرافق رياضية جديدة بهذه الولاية.

ويشارتكم في سؤالكم إلى المرافق الجوارية، يجدر الذكر أنه في إطار البرنامج المسطر، استفادت الولاية من 89 ملعبا رياضيا جواريا، تم استلام 81 منها على مستوى الولاية، أما الملاعب الثمانية الأخرى فهي في طور الإنجاز، وستسلم خلال السنة الجارية إن شاء الله.

فيما يخص استفساركم عن عدم استفادة ولاية بجاية سوى من 3 ملاعب كرة قدم؛ يشرفني أن أحيطكم علما أنه نظرا للأهمية التي يوليها قطاعنا الوزاري لهذه المدينة الرياضية، والتي هي حقا قطب رياضي، تم السهر على تسجيل ملعب كرة قدم ذي طاقة استيعاب تقدر بـ 30 ألف مقعد مغطى، سيتم إنجازه وفقا للمعايير الدولية كما تم اقتراح تسجيل 10 ملاعب و3 أرضيات لكرة القدم، في إطار البرنامج الخماسي المقبل، مما سيعمل على تعزيز حظيرة المنشآت الرياضية الموجودة.

أما عن سؤالكم المتعلق بنقص المسابح على مستوى ولاية بجاية، أعلم سيادتكم أن البرنامج الساري يضم 4 مسابح: الأول في مدينة القصر، الثاني انتهت الأشغال به في 2013 وهو متواجد بأقبو، الثالث في طور الإنجاز وهو متواجد بأميزور، أما الرابع المتواجد في خراطة، فسيتم الانطلاق فيه قريبا إن شاء الله.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في إطار البرنامج الخماسي (2015-2019) اقترحنا تسجيل إنجاز 12 مسبحا بـ 50 مترا على مستوى مقر الولاية، و11 مسبحا بـ 25 مترا على الدوائر الموجودة على مستوى ولاية بجاية.

بينما فيما يخص مسألة إلغاء مشروع إنجاز معهد الرياضة

الفرق المحترفة كوفاق سطيف الذين شرفوا هذا الوطن العزيز؟

وأول أمس أيضا قد أنجز نتائج جد إيجابية؛ وأخيرا، أرجو منكم - سيدي الوزير - أن تصغوا المطالب ولايتنا المجاهدة، مهد مؤتمر الصومام الذي أرسى قواعد الجزائر المستقلة. شكرا لحسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد صالح دراجي؛ بودي أن أقول فقط بأن السؤال عادة يكون سؤالا واحدا، وأنا أستمع إلى السيد صالح دراجي، لاحظت أن هناك ما لا يقل عن 7 أسئلة، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الرياضة: شكرا سيدي الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيد الوزير،

السيدات والسادة أعضاء الصحافة الوطنية، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تفضل الأستاذ، الدكتور صالح دراجي، عضو مجلس الأمة، بطرح أسئلة شفوية تتعلق بقطاع الرياضة والمرافق، لاسيما على مستوى ولاية بجاية.

وتطرق في محتواه إلى عدم وجود ملاعب لكرة القدم، ذات المعايير الدولية على المستوى الوطني، لذا يسعدني أن أقدم لسيادتكم التوضيحات التالية:

يشرفني أن أعلمكم أنه قد تم إيلاء عناية خاصة بتوصيات وتعليمات فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، المتعلقة بقطاع الرياضة، حيث إن قطاعنا الوزاري سجل 177 مشروعا على مستوى ولاية بجاية، خلال البرامج الخماسية الثلاثة من 2000 إلى 2014، تم توزيعها عبر مختلف أنواع المنشآت، لفائدة عدة اختصاصات رياضية: كرة القدم، الرياضات الجماعية، السباحة، ألعاب القوى، الملاكمة وغيرها، ومن أهمها نذكر: أرضيتين لكرة القدم، متواجدين في تيمزرت وتيزي نبرير، مسبحا بـ 25 مترا متواجدا بمدينة القصر، 3 مسابح بـ 25 مترا في كل من أقبو، أميزور وبجاية، 3 قاعات متعددة الرياضات، من بينها واحدة تضم 1000 مقعد متواجدة في أوزلاقن

الرياضات، بطولة إفريقيا لكرة اليد في جانفي 2014، البطولات الإفريقية فيما يخص الجمباز؛ وكل المنافسات جرت في ظروف جيدة.

فيما يخص الملاعب، وكنت في سعيدة منذ 3 أيام، عندنا ملعب لـ 25 ألف متفرج، لدينا في مستغانم، وفي كل الولايات ملاعب؛ لكنها تتطلب تأهيلا جيدا ويجب ألا نهملها، لكي لا نقول - اليوم - إنه ليس لدينا منشآت رياضية، فهذا غلط وغلط!

لا بد من أموال كثيرة، أموال باهظة لكي نهيء هذه الأشياء الموجودة، واليوم الأرضية موجودة وهناك جهد وإن شاء الله في البرنامج الخماسي المقبل، سنحاول مع وزارة المالية توفير الإمكانيات اللازمة حتى نصل إلى منشآت رياضية كاملة على مستوى كل دائرة.

وفي الأخير، تقبلوا مني - سيدي - فائق التقدير والاحترام، كما أشكركم على اهتمامكم الدائم بقطاع الرياضة، وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكر السيد وزير الرياضة؛ أعود فأسأل السيد صالح دراجي، هل يريد التعقيب؟ الكلمة لك.

السيد صالح دراجي: شكرا سيدي الرئيس؛ وشكرا سيدي الوزير على هذه التوضيحات؛ لكن سيدي الوزير، الشعب يريد الملموس، تقول لي هناك مشاريع، لكن تأخرنا، 50 سنة بعد الاستقلال لا نملك ملعبا يليق بهذا الاستقلال، بل مازلنا نرقع، هذا الملعب لا بد أن يبقى كرمز، إسمه 5 جويلية، لا نعيد بناءه إطلاقا.

فيما يخص بجاية - سيدي الوزير - لا بد أن نفهم أمرا، بجاية 70٪ منها منطقة جبلية وفيها مليون نسمة، وفي الميدان كل ما تقولونه - سيدي الوزير - ليس حقيقيا، لا أقول ليس حقيقيا ولكنه في طريق الإنجاز، منذ سنوات الشباب ضائع، شباب القرى والمداشر!!

نملك ساحلا بـ 1200 كلم، نملك أجمل الشواطئ، وهذه مفخرة للوطن، لكن الذي يسكن بعيدا عن الشاطئ بـ 70 كلم أو 80 كلم ماذا يفعل؟ هل يقتل نفسه؟! من حقه أن يتعلم السباحة، هذا إذن مشكل حقيقي! حين تقولون - سيدي الوزير - موجود، موجود، لكن هذا

البدنية بولاية بجاية - التي تفضلتم بطرحها - فإنني أطمئنكم بأن هذا المشروع لم يبلغ، حيث تم الانطلاق في الدراسة من أجل إنجاز مركز التربية البدنية والرياضية على مستوى الولاية، في إطار البرنامج القطاعي المركزي على شكل مسابقة للهندسة المعمارية، لكنها أسفرت عن عدم جدوى، بسبب تجاوز ترخيص البرنامج، لهذا أعلن عن مسابقة ثانية وافتتحت العروض التقنية وطلب من مكاتب الدراسة التي تم اختيارها البدء في الدراسات الهندسية. في ذات النص، طرحتم إشكالية عدم استفادة قطاع الرياضة لولاية بجاية من مشروع بناء مقر للمديرية المعنية، لذا أنهى إلى علمكم أنه في إطار البرنامج الجديد لسنة 2015، تم التكفل بالدراسة ومتابعة إنجاز مشروع مقر لهذه المديرية بكل المواصفات التقنية.

وفيما يتعلق بانشغالكم القاضي بمدى توفر ملاعب لكرة القدم ذات المعايير الدولية على المستوى الوطني أفيدكم علما أنه إضافة إلى ملاعب كرة القدم الموجودة مسبقا، تم تسجيل 11 ملعبا كبيرا ذات المعايير الدولية ما بين سنة 2003 و2014، تتراوح طاقة استيعابها من 30 ألف إلى 50 ألف مقعد، وهي تمر على المراحل التنفيذية التالية: 4 ملاعب في طور الإنجاز وهي: ملعب براقبي، الدويرة، وهران وتيزي وزو، وسيتم استلامهما - إن شاء الله - في سنة 2016. ملعبان في طور الدراسة في كل من ولاية قسنطينة وسطيف، 4 ملاعب في مرحلة إجراء انطلاق دراستها في كل من ولاية مستغانم، بجاية، الشلف وباتنة، وملعب في مرحلة اختيار الأرضية بولاية تلمسان.

كما يجدر الذكر أنه يتم حاليا إعادة تأهيل ملعب 5 جويلية وكذا تحيينه وفقا لمعايير الاتحادية الدولية لكرة القدم، مثلما هو الحال بالنسبة للملعب عنابة الذي سيستفيد هو الآخر من نفس العملية، ابتداء من شهر ماي 2015.

كما لا يفوتني أن أذكركم أن الجزائر احتضنت عدة تظاهرات رياضية ودولية وقارية، نذكر منها:

- ألعاب البحر الأبيض المتوسط سنة 1975.

- الألعاب الإفريقية سنة 1978.

- كأس إفريقيا للأمم لكرة القدم سنة 1990.

- الألعاب الرياضية العربية سنة 2004.

وكذا الألعاب الإفريقية سنة 2007.

بغض النظر عن كل المنافسات الخاصة ببعض

- لا قدر الله - منشآت مثل هذه لا تنجزها كل 5 أو 10 سنوات.
الملعب مدى الحياة ويكون حسب المعايير ويكون مفخرة للبلاد وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد صالح دراجي؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا؛ أنا أريد أن أتكلم بلغة الملموس، الأرقام رسمية والملموس هو أن ولاية بجاية استفادت من 177 مشروعا، 80% مسلمة ومستعملة، 15% أنا - اليوم حسب تقديري أرى أن ولاية بجاية من أحسن الولايات، فيما يخص البرنامج، قلت، 80% منها أنجزت وهي عملية من 177 مشروعا.

هناك 5% لم تنطلق وستنطلق هذه السنة وهي مسجلة في 2014، وبالتالي نعتبر ولاية بجاية فيما يخص انطلاق المشاريع في حالة جيدة.

فيما يخص المشاريع الكبرى، أنا عندما زرت ولاية بجاية منذ سنة، مفخرة عندما رأيت ملعب ألعاب القوى بسوق الإثنين، لن تجده في أي بلد مجاور، تجده في بعض البلدان المتقدمة، يسع لـ 2400 مقعد، يحتوي على جميع المرافق لتنظيم أكبر المنافسات.

فيما يخص المسابح، نعم، فالمشكل في بجاية أنه كانت لدينا رؤية أخرى في البرامج الخماسية التي مضت، الولايات الواقعة على الشريط الساحلي لا يلزمها مسابح، وهذه غلطة! هناك برنامج لأكثر من 250 مسبحا على المستوى الوطني، الإمكانيات موجودة، نعم، ولكنها محددة، فلا أستطيع أن أنجز ضمن البرامج الخماسية أكثر من 200 مشروع في ولاية واحدة، لا بد أن نبني درجة بدرجة.

فيما يخص ولاية بجاية، اليوم فيها 4 مسابح أنجزت أو هي في طريق الإنجاز، مسبح واحد انتهت به الأشغال، والأخرى ستكون جاهزة - إن شاء الله - احتمال كبير في الثلاثي الأول من السنة، ولكن هناك مشروع بـ 15 مسبحا، لأن فيما يخص بعض الولايات الواقعة على شاطئ البحر، كانت لدينا رؤية في البرنامج وهي رؤية حسنة أننا نذهب إلى الهضاب العليا وإلى الجنوب.

فيما يخص ملعب 5 جويلية، تعطلنا في إعادة ترميمه،

لا يعني احتياجات عدد سكان مدينة بجاية.
إذا تكلمنا عن الملاعب، عندنا ناديان، هناك ملعب تتشاجر من أجل اللعب في ميدانه الفرق، تشن حرب لتقام مباراة هناك!!
ما أود قوله - يا سيدي الوزير - ليت هذه المنشآت أنجزت من قبل! وقت البحبوحة المالية، الآن حاليا هناك انخناق وهناك بعض المشاكل.

لا يمكننا أن نرمي بأنفسنا وسط البحر وهو هائج، لا يمكننا أن تنجزهاته المشاريع الكبرى.

أمنية كل مواطن جزائري يحترم نفسه، أن تنجز كل هاته المنشآت، لكن بكل صدق ومقارنة مع الإمكانيات التي تملكها الدولة، كان بإمكاننا أن يكون لدينا أحسن من هذا.

في البلدان المجاورة لا يملكون ما نملكه من ذكاء وإمكانيات، ولكنهم يملكون هياكل أحسن منا، لماذا لا ننظم تظاهرة كهذه؟! نحن بلد قارة، ولا نستطيع احتضان تظاهرات رياضية!

بلدان مجهرية - أسف لست بحاجة لذكرها - تود الترشح! لماذا لا يمكننا فعل ذلك؟ لماذا؟ لأنه كما أشرت - سيدي الوزير - لا نملك المنشآت، أين هي المنشآت كي تستقبل؟ هناك معايير لا يجب أن نخدع أنفسنا، هناك هياكل عالمية، أنظر ما حدث في كأس إفريقيا، لا بد أن يكون عندنا أدنى شيء حتى يعترف بنا، أنا لست أنتقد لكنها خيبة! ونحن نملك فئة من الشباب، البارحة من الذي لم تهتز نفسه فرحا، كنا جميعا فخورين، لكن بالنسبة للهياكل، سواء كانت فرقا وطنية أو محترفة، تنتقل إلى تونس لتقوم بتربص، هناك، فاسمحو لي أنا لا أتقبل هذا، لأن التكلفة باهظة! حتى ولو كان هناك راع، فهذا الراعي كان عليه أن يذهب حيث يجب الذهاب، لو كنا نملك المنشآت المناسبة لما لجأنا إلى دبي أو المغرب، دون ذكر البلدان، يجب أن نقوم بهذا هنا عندنا ونفوز على كل المستويات.

نفوز لأن كل المنظومة تتفاعل، إذن - إن شاء الله - ما تبقى لا بد من إنجاز.

في بجاية لسنا نرى هذه المنشآت تخرج من النفق، أنا من تلك المنطقة وأريد أن أنقل الانشغالات التي أعيشها ويعيشها سكان المنطقة، فلنعمل حقيقة من أجل أن ينجز ملعب - سيدي الوزير - مدى الحياة، إذا حدث زلزال

المعايير مع حسن تسييرها. أنا أؤكد لكم أنني مطلع على الملفات والملاعب التي تنجزها وهي حسب المعايير الدولية؛ ومن الآن حتى 30 أو 40 سنة القادمة تكون دائما في المستوى، تتطلب وقتا، تتطلب تقنيات، تتطلب شروطا.

أؤكد لكم أنه فيما يخص ترميم ملعب 5 جويلية مع وزارة البناء، أنشأنا لجنة مشتركة على أعلى مستوى: مديرة عامة على مستوى وزارة السكن، مدير على مستوى وزارتنا، تجتمع - على الأقل - كل أسبوع حتى تتابع هاته المشاريع، لأنها تتطلب إمكانيات وتقنيات . هل أقول لك كل شيء على ما يرام، لا! هناك نقائص ولكن بنبي درجة بدرجة.

أتكلم عن ولاية بجاية، من المستحيل أن نسجل ملعبا آخر لألعاب القوى، إذا لم نسجل نتائج في هذا القطب الرياضي واستعمالا كاملا، فعندنا نصل إلى الاستعمال التام لهذه المنشآت.. اليوم بنبي مسبحا هنا يبعد عن البلدية بـ 20 كلم ثم يقال لك لماذا لا يوجد مسبح؟ بودي أن أستغل المسبح، 12 أو 14 ساعة في اليوم ثم أفكر أن أبني مسبحا آخر، لهذا فرؤيتنا اليوم فيما يخص المنشآت الرياضية هي حسب الخريطة الوطنية، حسب الأقطاب الرياضية.

وبصفة عامة بودي أن أدافع عن قطاعي، فالوضعية ليست مزرية، فيما يخص المنشآت الرياضية، صدقوني، أنا لا أتكلم عن البلد الذي يوجد فيه بعض المدن وكل شيء مكثف فيها، نحن نملك قارة وعندنا منشآت رياضية على مستوى كل الوطن.

تكلمنا عن ملاعب ألعاب القوى، لن نجعل الملاعب مضمارا لألعاب القوى، بل ملاعب خاصة بألعاب القوى بعشب طبيعي، مخصصة لألعاب القوى فقط وليس لكرة القدم، عندنا في برج بوعريريج، في سطيف وعندنا مشروع في خميس مليانة ومشروع في تماراست، هذه كلها مكاسب. هل كان بإمكاننا تفادي التأخر؟ أظن أنه لم يكن باستطاعتنا تفاديه، لأنه كان لدينا برنامج جد مهم، مشروع كبير وكبير جدا في قطاع الشباب والرياضة، كان ناقصا، ولا بد أن نكون متفائلين للمستقبل، وأشكركم على هذه الفرصة التي سمحت لي من خلالها أن أعبر عن هذه المشاريع الكبرى على مستوى قطاع الرياضة، وشكرا.

مدة تحمله 40 سنة، واليوم بدأنا ترميما شاملا للملعب وبإمكانيات كبيرة، لأنه يتطلب تقنيات فمن الصعب ترميم ملعب، كان هناك اقتراح من طرف مكتب دراسي كي نهدم الملعب، ولكن مع السيد وزير البناء أخذنا قرارا بعدم تهديمه لأنه رمز، واليوم نحن نتحكم في العملية، لأنه في بعض الأحيان يقال إن المشاريع أخذت وقتا طويلا، لقد كان عندنا الحل الأول وهو أننا نقدم المشروع بكامله، أو نقسم المشروع ونتحكم فيه، المشروع إذا جهز في أقرب وقت، فسيكلفنا 600 مليون أورو.

فأخذنا قرارا آخر، لمدة شهرين درسنا المشروع مع وزير السكن، فأخذنا قرارا آخر، نفس الشيء، ولكن نحن من يتحكم في الوقت وقسمنا المشروع إلى مراحل، احتمال كبير أن المشروع بأكمله سيكلفنا 155 مليون أورو، أنظروا إلى ذلك الفرق!

في بلدان أخرى، قدم المشروع وبني الملعب في ثلاث سنوات، إذا أردنا أن يكلفنا الملعب 3 أضعاف الكلفة، فلنأت بالأموال ونترك الشركات تعمل عملها ولكن لدينا إجراءات نعمل بها لكي نتحكم في هذه المشاريع.

يمكن في السنوات الأخيرة، انطلقنا في مشاريع كبيرة، عندما نتكلم عن البلدان أتحدى كل شخص، أنا على علم بما يوجد في البلدان الأخرى.

فيما يخص المنشآت في قطاع الشباب والرياضة، وأخص بالذكر قطاع الشباب والرياضة، لدينا علاقات مع وزراء بلدان عربية أو أوروبية وعندما نتكلم معهم يكذبوننا، وعندما نقدم الأموال التي خصصناها والمشاريع التي هي في الإنجاز يكذبوننا.

اليوم هناك ورشة كبيرة نعم! تعطلنا نعم! ولكن لدينا مكاسب! اليوم - الحمد لله - عندما نقول 80٪ من المشاريع سلمت في بجاية، فالمشكل اليوم هو كيف نستغلها من طرف المجتمع المدني؟ كيف أن ذلك الملعب المتواجد بسوق الإثنين يكون فيه قطب رياضي مع المجتمع المدني؟ لا نستطيع أن نكون فريقا، لابد على المجتمع المدني أن يكون فرقا.

بصفة عامة نقول فيما يخص المشاريع، هناك بلدان من أجل تنظيم كأس العالم تنجز مشاريع لـ 11 ملعبا، المهم عندنا، وأنا قلتها مرارا، ما هو أساسي ليس تنظيم منافسة دولية، حتى يقال إننا نمول! الأساس هو إنجاز هياكل حسب

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير وللسادة الوزراء الذين ردوا على مختلف الأسئلة التي طرحت في هذه الجلسة ولكل من حضر وشارك في هذه الجلسة. بالنسبة لبرمجة الجلسات إليكم بعض المعطيات الخاصة بها:

بطلب من الحكومة وطبقا للقانون، سيتم تسجيل مشروع القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها للدراسة في مجلس الأمة، بالنظر لكون الجزائر مطالبة بالمصادقة على هذا القانون قبل 17 فيفري، وبالنظر للطابع الاستعجالي، طلبت الحكومة أن يسجل ويتم المصادقة عليه في هذه الدورة. ولهذا - فبعد التصويت صباحا على القانون، في المجلس الشعبي الوطني - ستجتمع اللجنة المختصة يوم السبت وتشرع في دراسته يوم الأحد؛ شكرا لكم جميعا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الخمسين صباحا

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 11 جمادى الأولى 1436
الموافق 1 مارس 2015

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587